



PROVISIONAL

A/39/PV.21
10 October 1984

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والعشرين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،

يوم الخميس، ٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٤، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد لوساكا
ش : السيد ادجويي
(نائب الرئيس)

(زامبيا)

(توغو)

المناقشة العامة

التي كلمة كل من :

السيد بلقزب (المغرب)
السيد توري (غينيا)
السيد عثمان (السودان)
السيد وولدي (اثيوبيا)
السيد اوينسي (اوغندا)
السيد اومادي لوتيني (زائير)
السيد انسي (ترينيداد وتوباغو)

هذا المحضر قابل للتصويب .

وينبغي تقديم التصويبات باحدى لغات العمل وتضمينها في مذكرة وادراجها أيضا في نسخة من المحضر ثم ارسالها في غضون اسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة الى

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, DC2-0750, 2

. United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة ومحاضر الجلسات الأخرى في وثيقة تصويب .

84-64121/A

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ٤٥البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد بلقزيز (المغرب) : سيد الرئيس، أود في البداية أن أتقدم لكم بالتهنئة الصادقة باسم وفد المملكة المغربية على انتخابكم لرئاسة الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ان وفد بلادى يعتبر ان اختياركم للاضطلاع بهذه المسؤولية هو تقدير لكفاءتكم وتشريف لبلدكم الصديق وللقارة الافريقية جمعاء ويسرني أن أؤكد لكم استعداد وفد بلادى للتعاون معكم وتسهيل مهمتكم .

ويسعدني بهذه المناسبة أن أتقدم بالشكر لسلفكم السيد خورخي ايوبيكا على ما برهن عليه من خبرة خلال قيامه برئاسة الجمعية العامة في دورتها السالفة . كما يسرني أن أنوه بالجهود التي ما فتئ يبذلها الأمين العام السيد خافيير بيريز دى كويبار دفاعا عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه .

كما يسعدني أن أرحب بانضمام سلطنة بروني دار السلام الى حظيرة الأمم المتحدة ، متمنيا أن يسهم التحاقها بمنظمتنا في تعزيز مبادئ وأهداف الأمم المتحدة .

وتعقد الجمعية العامة دورتها الجديدة في ظروف دولية شديدة الخطورة والتعقيد . فالموقف الدولي يتسم بتصاعد التوتر ، والنزاعات والصراعات تزداد حدة واتساعا . والأزمة الاقتصادية تمسك بخناق الدول ، والفوارق بين الدول الغنية والدول الفقيرة تزداد اتساعا ، يضاف الى كل ذلك استمرار السباق نحو التسلح والفشل في الحد من هذا السباق الذي يهدد السلام والأمن الدوليين .

وإذا كان جدول أعمال هذه الدورة حافلا بالمشاكل التي تكتسي طابع الخطورة ، فإن من أهم هذه القضايا دون شك أزمة الشرق الأوسط وقضية فلسطين ، تلك القضية التي تأخذ باهتمام الرأي العام الدولي وتهدد الاستقرار والسلام والأمن في العالم .

في الشرق الأوسط مازال الشعب الفلسطيني يعاني من التشرد والحرمان ويقاسي من ويلات الظلم والتعسف والطغيان . فمنذ ست وثلاثين سنة وهذا الشعب العربي الأصيل ينشد الحرية ويهفو الى نيل حقوقه الثابتة التي أقرها المنتظم الدولي ، ويتطلع الى الأمم المتحدة لتعمل على ارجاع الحق الى أصحابه وتبادر الى حل هذه المشكلة التي تهدد الاستقرار والأمن في منطقة الشرق الأوسط وفي العالم أجمع .

وقد أصبح موقف اسرائيل ازاء القرارات الصادرة عن المنظمة الدولية بخصوص هذه القضية من أوضح الأمثلة على انتهاك الميثاق والاستهانة بدور هيئة الأمم ومصادقبتها . ان اسرائيل تسلك في المنطقة مسلكا لم يسبق له مثيل في تاريخ الاستعمار ، وتمارس بشكل منتظم سياسة تشريد الشعب الفلسطيني والاستحواذ على أرضه وممتلكاته ، وتعمل على محو حضارته وهتك حرمة الأماكن المقدسة . ولم تقتصر في سياستها التعسفية على محاولة محو شعب فلسطين بأكمله وتهويد أرضه ، بل تعدت ذلك الى الاعتداء على الدول العربية المجاورة واحتلال أجزاء من أراضيها وضمها اليها .

لقد صدر عن الأمم المتحدة العديد من القرارات حول هذه القضية . ونصت هذه القرارات على الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة على أرضه بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي والوحيد .

كما أدانت هذه القرارات السياسة العدوانية الاسرائيلية المتمثلة في احتلال الأراضي ودعت الى الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة كافة . غير أن اسرائيل لم تأبه بهذه القرارات بل استمرت في سياسة التوسع والاعتصاب .

وقد شهدت الأرض الفلسطينية المحتلة مؤخرا مرحلة جديدة من الممارسات تستهدف اخلاء العديد من المدن والقرى من سكانها العرب والعمل على تهويدها واقامة المزيد من المستوطنات .

وتشهد مدينة القدس الشريف يوميا ممارسات خطيرة تسعى الى تهويد المدينة المقدسة وتغيير معالمها . ويتعرض المسجد الأقصى المبارك الى تهديد مباشر من جراء الحفريات التي تجريها سلطات الاحتلال تحته وحوله . وتتمادى السلطات الاسرائيلية في مخططاتها متحدية مشاعر المسلمين والمسيحيين ، على السواء ، غير عابئة بقرارات مجلس الأمن الداعية الى المحافظة على طابع مدينة القدس .

ان المملكة المغربية ، التي كان لها شرف احتضان مؤتمر القمة الاسلامي الرابع بمدينة الدار البيضاء في بداية هذه السنة والتي يرأسها جلالة الملك الحسن الثاني مؤتمر القمة الاسلامي ولجنة القدس ، تعبر عن ادانتها لهذه الممارسات وتناشد المجموعة الدولية العمل على تنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بخصوص القدس الشريف وقضية فلسطين والأراضي العربية المحتلة .

ولقد أكد مؤتمر القمة العربي الثاني عشر المنعقد بمدينة فاس في المملكة المغربية رغبة الأمة العربية في السلام القائم على العدل ، فقد أقر قادة الدول العربية خطة سلام تكفل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وتضمن أمن وسلامة دول المنطقة وبرهن ملوك ورؤساء الدول العربية ، من خلال هذا المخطط الواضح القابل للتنفيذ ، على انفتاحهم وعلى رغبتهم الصادقة في السلام . وفي هذا الاطار فقد تقدم العرب للعالم كله بمساهمة ايجابية من أجل اعادة السلام والاستقرار الى منطقة الشرق الأوسط . ونرى أن مشكل الشرق الأوسط الذي استعصى عن الحل وهدد ، باستمرار ، الأمن والسلام الدوليين ، يمكن حله عن طريق ربط خطة السلام العربية هذه بجسور

وقناطر مع المخطط الذي تقدم به الرئيس الأمريكي رونالد ريغان . كما نرى أن حل القضية يقتضي مشاركة الاتحاد السوفياتي نظرا للمسؤولية الدولية التي يضطلع بها كدولة عظمى . وقد كان هذا دائما هو الموقف الثابت الذي ما فتئ يدعو اليه ، باستمرار ، ملكي صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني .

وما زال شعب لبنان الشقيق يعاني من مأساة الغزو الاسرائيلي لأراضيه ، وما نتج عن هذا الغزو من تدهور في الأوضاع وتهديد للأمن والسلام في المنطقة بأسرها . والمغرب ، الذي تربطه بلبنان أواصر الأخوة ، يؤكد من جديد مسانדתه ودعمه للحكومة اللبنانية في الجهود التي تبذلها من أجل احلال الوفاق الوطني والمحافظة على سيادة لبنان ووحدته واستقلاله ، ويعرب عن تأييده الكامل للبنان في مطالبته بجلاء قوات الاحتلال الاسرائيلية عن أراضيه .

ومنذ أكثر من أربع سنوات تدور حرب ضارية بين البلدين الجارين المسلمين العراق وايران . والمملكة المغربية ، اذ تعبر عن عميق أسفها لاستمرار هذه الحرب المدمرة لطاقات وقدرات الشعبين الشقيقين ، تأمل أن تتغلب الحكمة والتعقل ، ويتم وقف اطلاق النار ، ويتوصل البلدان الى حل يؤدي الى عودة الاستقرار والأمن الى المنطقة طبقا لقرارات مجلس الأمن .

واذ يسجل وفد بلادى بارتياح كبير الموقف الايجابي للعراق المتمثل في قبوله لقرارات مجلس الأمن ولمختلف مساعي الوساطة الرامية لوضع حد لهذا النزاع الدامي ، يعبر عن الأمل في أن تستجيب ايران بدورها لهذه المساعي ، حقنا للدماء المسلمة وصونا للطاقات الاسلامية .

وأملنا كبير في نجاح الجهود التي تبذلها لجنة السلام الاسلامية برئاسة فخامة الرئيس داودا جوارا رئيس جمهورية غامبيا ، ونجاح المساعي الأخرى حتى تستعيد المنطقة أمنها وسلامتها ويتوجه البلدان الجاران الى البناء والتشييد ، تحقيقا لطموحات شعبيهما في التقدم والرخاء . ورجاؤنا أن تتضافر جميع الجهود المحبة للسلام ، وأن يقوم المجتمع الدولي بتكثيف تحركه لوقف هذه الحرب الرهيبة .

ان المغرب ، الذى ينتهي الى القارة الافريقية ، يولي أكبر الاهتمام لكل الأحداث والتطورات التي تعرفها هذه القارة . وانطلاقا من ذلك ، فقد كان وما يزال يساهم في العمل الجاد المسؤول من أجل استكمال تحرير القارة وصيانة استقلالها ووحدة ترابها وتعزيز استقرار وأمن دولها .

ففي الجزء الجنوبي من القارة، ما زال شعب ناميبيا يكافح من أجل الحرية والاستقلال ، والمغرب يؤكد مؤازرته لهذا الشعب الشقيق حتى يتمكن من تحقيق استقلاله ، بقيادة منظمة سوابو، ويحصل على حقوقه المشروعة طبقا للقرارات ، لا سيما القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الصادر عن مجلس الأمن . وما زال أيضا شعب جنوب افريقيا يعاني من مآسي سياسة الميز العنصرى . والمملكة المغربية، التي ما فتئت تدين كل أنواع الميز العنصرى انطلاقا من سياستها الثابتة القائمة على شجب كل أنواع العنصرية ، لتطالب من جديد ببذل كل الجهود من أجل القضاء على سياسة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، تلك السياسة التي تتنافى مع المبادئ الانسانية والمثل الاخلاقية .

وتقاسي القارة الافريقية أيضا من ظاهرتين طبيعيتين خطيرتين ، هما الجفاف والتصحر . فقد أصبحت القارة الافريقية اليوم تعاني أشد المعاناة من الجفاف شبه الدائم في العديد من بلدانها ، ومن استفحال آفة التصحر، التي اتسعت رقعتها ، وباتت تهدد تهديدا مباشرا مناطق شاسعة من القارة الافريقية . ونتج عن هذه الوضعية اضطرار العديد من السكان للهجرة من أراضيهم ، وتردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المعنية . وبذلك أصبح من اللازم مواجهة هاتين الظاهرتين بكيفية جدية ، وذلك بتضافر الجهود على المستوى الدولي ، لا تخان تدابير فورية لمساعدة البلدان المنكوبة وتقديم العون المناسب للتخفيف من وقع هذه الأضرار .

وان وفد المملكة المغربية ليعتبر أن هذه القضايا من جملة المشاكل الأساسية التي تواجهها القارة ، وتستلزم من الدول الافريقية أن تنكب بجدية على معالجتها ، بعيدا عن المشاكل الوهمية والمصطنعة التي يحركها دافع الأنانية .

تعاني منطقة شمال غربي افريقيا فعلا من مشكل مصطنع ، وهو ما يسمى بمشكل الصحراء . فبعد أن قامت بلادى بتصفية الاستعمار من الأقاليم الصحراوية في نطاق المشروعية الدولية، اسوة ببقية الأقاليم التي كان يسيطر عليها الاستعمار الفرنسي والاسباني والادارة الدولية، خلق هذا المشكل بهدف عرقلة مسيرة بلادى واستنزاف طاقاتها . وعلى الرغم من أن هذا المشكل مشكل مصطنع من أساسه ، وعلى الرغم من أن المغرب دولة صاحبة حق واضح لامراء فيه ، فقد بقي المغرب متمسكا بالصبر، متحليا بالحكمة، متطلعا الى المستقبل بروح يطبعها التفاؤل ، لتجاوز كل الخلافات العابرة .

ومن هذا المنطلق جاءت المبادرة التاريخية التي أعلن عنها صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني أمام مؤتمر القمة الافريقي الثامن عشر المنعقد في نيروبي سنة (١٩٨١) لاثبات ، ان كان الأمر يحتاج الى اثبات، ما هو قائم بحكم الواقع على أرض صحرائنا وعلى صفحات تاريخنا وبحكم القانون ، كما قال جلالتة في هذه الجمعية .

واقترح جلالتة اجراء " استفتاء " في الصحراء من أجل التصالح الافريقي ، ومن أجل تنوير اولئك الذين كانوا يجهلون ، ولكشف القناع عن اولئك الذين كانوا يتجاهلون ، وللرجوع بالرافضين المتعمدين الى طريق الحكمة والصواب " .

وبعد أن اتخذ مؤتمر القمة الافريقي قرارا بالاجماع يقضي بتنظيم الاستفتاء ، تعاملت المملكة المغربية مع هذا القرار بكامل الاخلاص ، وتعاونت بكيفية ايجابية مع اللجنة التي أناط بها مؤتمر القمة المذكور مهمة تنفيذ القرار المتعلق بالاستفتاء .

وتوصلت لجنة المتابعة هذه بالفعل الى وضع منهاج مفصل لاجراء عملية الاستفتاء ، وأوضحت شروطه ، وحددت المشاركين فيه ، كما اتخذت عددا من التدابير العملية لتنفيذه ، وعهدت الى مراقبين تابعين لمنظمة الوحدة الافريقية، وبمساعدة مراقبين آخرين تابعين لمنظمة الأمم المتحدة، بالاشراف على مهمة احترام مشروعية الاستفتاء ونزاهته .

ولقد قدم المغرب لهذه اللجنة كامل التسهيلات للقيام بعملها . وأعرب عن استعدادة لاجراء الاستفتاء في أى وقت تراه اللجنة مناسبا وعن موافقة على هذا الاجراء .

ورفعا لكل التباس ، أعلن المغرب ، على لسان عاهله ، صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني ، في هذه القاعة ، عن التزامه المسبق بنتائج الاستفتاء .

غير أن عراقيل حالت دون اجراء هذا الاستفتاء ، كان دافعها الحقيقي التخوف من نتائج الاستفتاء . فقد عبر سكان أقاليم العيون والسمارة وبوجدور ووادي الذهب ، أكثر من مرة ، عن تشبهم الراسخ بمغربيتهم ، وتمكن العالم أجمع من الاطلاع على هذه الحقيقة بواسطة مراسلات رجالات الصحافة والاعلام ، ومعاينة العديد من الشخصيات السياسية الدولية الذين زاروا المنطقة فعلا مرات عديدة ، وشاهدوا حقيقة الوضع في تلك الأقاليم . واطلمعوا على المنجزات العظيمة التي تمت فيها ، والطمأنينة والأمن اللذين يعيش في ظلها السكان ، كما تأكدوا من حقيقة مشاعر هؤلاء السكان .

ان الأمر واضح تمام الوضوح . فان المغرب ، الذي اقترح اجراء الاستفتاء ، يعلن بكل جدية عن استعدادة لاجراء الاستفتاء ، الذي هو جوهر انهاء المشكل . والمغرب ما زال يعلن عن استعدادة الكامل للتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية على هذا الأساس .

ان المملكة المغربية ، التي آمنت بفكرة المغرب العربي وبالوحدة العربية ، عملت على تحقيق هذه الفكرة منذ مرحلة الكفاح لنيل الاستقلال ، والتي ساهمت بقسط وافر في الدعوة الى الوحدة الافريقية وعملت دوما بعزم ومثابرة على ترسيخ أواصر الاخاء والتضامن بين الدول العربية والدول الافريقية ، ترى في قيام الاتحاد العربي - الافريقي انطلاقة مباركة لتحقيق الفكرة وبلورتها . فقد تم التوقيع في ١٣ آب / اغسطس ١٩٨٤ بمدينة وجدة المغربية على معاهدة الاتحاد العربي - الافريقي بين المملكة المغربية والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، وأعلن الشعبان المغربي والليبي تأييدهما الكامل ومباركتهما لهذا الاتحاد بواسطة استفتاء عام في المملكة المغربية ومصادقة المؤتمرات الشعبية في الجماهيرية العربية الليبية ، ايماننا منهما أن هذا الاتحاد يعتبر تجسيدا حيا لارادتهما السوحدوية ، ويكون الحجر الأساسي في تشييد صرح وحدة المغرب العربي واللبنة الاولى في طريق تحقيق الوحدة العربية والافريقية .

ان المعاهدة التي أنشئ بموجبها الاتحاد العربي - الافريقي لهي نموذجية ، لأنها تتميز بالعقلانية وتستخلص العبر من الماضي ، وتتركز على أسس موضوعية ، كما أنها تتسم ، في نفس الوقت ، بالواقعية والانفتاح والتسامح . وتستهدف هذه المعاهدة ، التي بنيت تحت ظل القانون الدولي ، الحفاظ على السلام كلما كان قائما على أساس العدل والانصاف ، وتكتسي طابع النزاهة والبراءة ، لأنها ليست موجهة ضد أحد . ان الاتحاد العربي - الافريقي ، الذي أصبح حقيقة واقعية سيساهم دون ريب في تحقيق الاستقرار والتقدم في العالم العربي وفي القارة الافريقية ، كما سيكون نموذجا يحتذى في مجال التكامل والتعاون بين الدول .

ان المملكة المغربية قد تابعت باهتمام التطورات الأخيرة التي عرفتها قضية تشاد . وان وفد بلادى ليعتبر هذا التطور تطورا ايجابيا ينبئ بوضع حد لمشكلة شغلت اهتمام القارة الافريقية لفترة طويلة . والمملكة المغربية ، التي يهملها استقرار وأمن المنطقة ، تعبر عن ترحيبها بالاتفاق الليبي - الفرنسي ، وتعتبر أن هذا الاتفاق سيفتح أمام الشعب التشادى ، بجميع اتجاهاته ومشاركة كل أطرافه ، الآفاق لاعادة الاستقرار والأمن الى ربوع بلاده .

إذا كان حديثي عن المشاكل السياسية التي يواجهها العالم قد تركز على ما أسلفت ، فإن اهتمام المغرب بالمشاكل السياسية الأخرى ، التي تعاني منها أجزاء كثيرة من المعمورة ، لا يقل عن اهتمامه بالقضايا التي تطرقت إليها . ان مواقف بلادي من تلك القضايا معروفة وقد سبق أن أعلن عنها في مناسبات عديدة ، وهي مواقف ثابتة تنطلق من التزام بلادي بالمبادئ التي تقوم عليها منظماتنا هذه ، وبالقرارات التي اتخذتها ازاء هذه القضايا منظمة المؤتمر الاسلامي وجامعة الدول العربية وغيرها من المنظمات الاقليمية .

يظل مشكل السباق نحو التسليح احدى أهم القضايا التي تواجه الجمعية العامة للأمم المتحدة ، نظرا لما يحمله في طياته من خطر وتهديد للسلام والأمن الدوليين ، ومن هدر للمكانات المالية والمادية وللطاقات البشرية والتقنية . فبالإضافة الى انعكاساته السلبية على العلاقات الدولية ، فإن هذا السباق يؤثر سلبيا كذلك ، وبشكل عميق ، على مستوى التعاون الدولي .

ان المملكة المغربية لتعبر عن أسفها للجمود الذي عرفه تطبيق برنامج العمل الذي أقرته الدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة سنة ١٩٧٨ ، كما تعبر عن أسفها العميق لعجز الدورة الاستثنائية الثانية ، في حزيران /يونيه ١٩٨٢ ، عن اعتماد برنامج شامل لنزع السلاح من شأنه أن يعبد الطريق أمام اتخاذ اجراءات ايجابية في اتجاه تحقيق نزع للسلاح شامل وكامل تحت رقابة دولية .

يمر العالم حاليا بأزمة اقتصادية خانقة لم يعرف لها مثيل منذ ما يقرب من نصف قرن . واذا كانت بعض مظاهر هذه الأزمة قد امتدت الى بعض دول الشمال فان خطورتها تهدد الدول النامية أكثر فأكثر وبصورة تبعث على القلق العميق .

واذا كانت الأسباب التي أدت الى هذه الأزمة متعددة ، فإن أهمها يرجع الى أن العلاقات الاقتصادية بين الدول ما زالت محكومة بعقلية الاحتكار . ولا شك في أن هذه الأزمة ستزيد استفحالا ما لم تستبدل هذه العقلية بعقلية تستجيب لمتطلبات العصر وتعمل على تحقيق التعاون بين الشمال والجنوب .

ان الترابط والتكافل الاقتصادي يفرضان التفكير في اقتصاد عالمي متكامل يسوده التعاون بين الدول في الجنوب وفي الشمال وبين الدول المنتجة للمواد الأولية والدول المصنعة . وان استمرار الدول المتقدمة في رفضها الاستجابة لمطالب دول العالم الثالث سيؤدي الى وضعية اقتصادية يهدد خطرها كل دول المعمورة . فبالرغم من مرور عشر سنوات على خطة مؤتمر ليمّا ، فان البلدان النامية ما زالت تتطلع الى وفاء البلدان المتقدمة بالتزاماتها المنبثقة عن الخطة المذكورة ، تلك الخطة التي تهدف الى تحسين شروط الاستثمار في البلدان النامية والى تحكّم هذه الدول في موادها الأولية وفي استقرار الأسعار على نحو يخدم مصالحها بالدرجة الاولى .

وغير خاف أن المديونية التي تعاني منها دول العالم الثالث قد تؤدي الى انهيار نظام الاقتصاد العالمي الحالي وتقويض القواعد النقدية والمالية التي يسير عليها . ولا سبيل لاصلاح هذا النظام الا بتمكين البلاد النامية من الاستفادة من حصصها الفعلية في المبادلات الدولية للمنتوجات المصنعة وذلك بازالة العراقيل التي تواجه صادراتها وفي مقدمتها سياسة الحماية الجمركية والأجحاف الذي تتسم به طرق التمويل الحالية .

ويأتي انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، في السنة الماضية ببلغراد ، ومؤتمر منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية هذه السنة في فيينا في اطار المحاولات المتكررة التي تهدف الى تقريب وجهات النظر بين الشمال والجنوب . وان المملكة المغربية لتناشد البلدان المتقدمة أن تعمل على تطوير مواقفها للتوصل الى ارساء نظام اقتصادي عالمي يأخذ المصالح الحيوية للبلاد النامية بعين الاعتبار .

اذا كان عالم اليوم يواجه مشاكل وأزمات مستعصية ، فان الأمل معقود على منظمة الأمم المتحدة لدراستها بكل الجدية والمسؤولية ، بهدف التوصل الى حلول عادلة تساهم في اقامة مجتمع دولي يسوده الأمن والطمأنينة ويطبعه التعاون والتضامن بين الدول . وان عملا من هذا المستوى سيعزز ولا شك ايمان دولنا وشعوبنا بهذه المنظمة العتيدة ، وسيعطيها نفسا جديدا للسير قدما نحو تحقيق الأهداف والمثل العليا التي أنشئت من أجلها .

السيد توري (غينيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس،
 لما كانت هذه هي المرة الاولى التي احظى فيها - باسم الجمهورية الثانية لغينيا -
 بشرف مخاطبة هذه الجمعية ، اسمحوا لي أن أهنيكم بحرارة على انتخابكم لرئاسة الدورة
 التاسعة والثلاثين للجمعية العامة ، الذي لم يكن يشكل مفاجأة بالنسبة لأحد منّا .
 نود أيضا أن نقدم تحية لبلدكم ، يستحقها عن جدارة ، وهو بلد يسرنا أن له علاقات
 وطيدة من الصداقة والثقة والمتبادلة مع جمهورية غينيا . ان كفاءتكم البارزة باعتباركم
 دبلوماسيا مرموقا وخبرتمكم الواسعة في شؤون الدولة ، جنبا الى جنب مع حكمتكم التي تحظى
 بالتقدير ، سوف تضمن لأعمال هذه الدورة أن تسير بالاعتدال والهدوء اللازمين في ظل
 الحالة الدولية المتوترة الراهنة .

يسر وفد بلادى أيضا أن يعرب عن التهاني للسيد خورخي آيوبيكا ، للاسلوب
 اللامع الذى قاد به أعمال الدورة الثامنة والثلاثين .

ونرحب أيضا بالدولة الجديدة بروني دار السلام باعتبارها العضو التاسع
 والخمسين بعد المائة في أسرة الام المتحدة الكبيرة ، ونؤكد لحكومتها ولشعبها
 استعداد غينيا حكومة وشعبا للتعاون معها .

نود أيضا نيابة عن المقدم لانسانا كونتية ، رئيس جمهورية غينيا ، أن ننتهز هذه
 الفرصة لنعرب للسيد خافيير بيريز دى كوبيار عن الأمين العام للأمم المتحدة عن امتنان
 اللجنة العسكرية للانتعاش الوطني وحكومة الجمهورية الثانية ، للجهود القيادية التي
 لا تكل التي يبذلها من أجل التوصل الى تسوية سلمية للمشاكل الدولية التي تواجهه
 منظمنا .

كما تعرف الجمعية ، ان شعب غينيا البطل ، نتيجة رفضه القطعي والتاريخي
 لاستفتاء ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٥٨ - أصبح دولة ذات سيادة في ٢ تشرين الأول / اكتوبر
 ١٩٥٨ بانتفاضة كبرى حماسية وبأمل حماسي لكسر قيود الاستعمار وبأمل في مستقبل يحمل
 كل وعد بالازدهار .

ولسوء الطالع، بمرور الزمن ، فان المواطنين الغينيين الذين قاتلوا قتال الاسود ، وقد موا العديد من التضحيات ، وعانوا من جميع أنواع الحرمان ليقودوا بلدنا الى الاستقلال ، رأوا الأهداف النبيلة التي قاتلوا من أجلها وهي تتم خيانتها شيئا فشيئا . ومنذ ذلك الوقت ، ولسوء الطالع ، عانى شعب غينيا ، الذي لا حول له ولا قوة تحت عبء نظام شمولي دموي معاناة الروح والجسد ، وذرف الدموع على آلاف الضحايا الأبرياء ، بما في ذلك أفضل أبنائه الذين قتلوا بوحشية ، وشهد التدهور المحتوم بجميع قيمه وأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية .

شعب يختنق ، مشتت ومقهور ، شعب تثبط همته آفاق مستقبل دون طعام ، شعب تنقصه المستشفيات والدواء ، شعب يفتقر الى المدارس الصالحة ، ينقصه الاسكان اللائق ، شعب لا تتوافر لديه وسائل المواصلات أو الطرق الجيدة ، شعب احتياجاته كثيرة وسوء حظه كبير .

هذه تركة ٢٦ عاما من حكم تضاهي قساوته وقاحته . هذا هو الوجه الحقيقي للشعب الغيني الشهيد بعد هذا الطريق المقفر الطويل والأليم الذي انتهى ، بحمد لله ، في ٣ نيسان /ابريل ١٩٨٤ عندما استولت القوات المسلحة الغينية على السلطة . وفي ٣ نيسان /ابريل ١٩٨٤ قلبت جمهورية غينيا صفحة جديدة في تاريخها وتحملت القوات المسلحة ، استجابة لنداء الشعب ودون اراقة دماء ، مسؤولياتها التاريخية لانقاذ شعب غينيا المحب للسلام من حرب أهلية موشكة كانت الادارة السابقة سوف توصل البلاد اليها على أساس اعتبارات عنصرية وعرقية .

ان انطلاقات الفرع غير العادية والتعبيرات العديدة عن الرضا في جميع أنحاء البلاد ترحيبا بتولي الجيش الوطني مصير الأمة ، تظهر بوضوح أن المسأسة التي سادت في غينيا لأكثر من ربع قرن بلغت أبعادا مأساوية لم يكن من الممكن احتمالها . لقد تجاوزت الآمال الهائلة التي أثارته أحداث ٣ نيسان /ابريل ١٩٨٤ حدودنا الوطنية وأن ردود الفعل الايجابية التي سجلت في القارة وفي العالم بأسره تمكننا ؛ بينما نعتمد للمرة الاولى وللأبد ، على قوتنا الذاتية وامكانياتنا ، من أن نناشد من أجل تحقيق تضامن دولي يمكن أن يساعدنا بسرعة على تحقيق رفاهية المواطنين الغينيين ،

ومن ثم رفاهية اكل الشعوب ، لأن كل فرد جزء من البشرية ككل . وسوف يسلب الضوء على المأساة الغينية حتى يستفاد من الدروس المستخلصة لضمان عدم قيام فرد أو أفراد باستعباد شعب ، كما كان الحال في غينيا .

لقد وجدت اللجنة العسكرية للانتعاش الوطني نفسها ، بعد توليها السلطة ، تواجه وضعاً اقتصادياً بالغ الخطورة ، مع مالية عامة مستنزفة واقتصاد جامد . واذ أدركت اللجنة العسكرية للانتعاش الوطني وحكومتها ذلك الميراث المثقل ، الذي تراكم نتيجة لربع قرن من الفوضى ، قررتا بذل كل ما لديهما من قوة من أجل التنمية السريعة للامكانيات المتاحة التي سخرتها الطبيعة بسخاء في بلدنا . ومن ثم ، أصبحت غينيا منذ ٣ نيسان / ابريل ١٩٨٤ مجال عمل واسعاً مفتوحاً لجميع البلدان التي تريد التعاون معها في إطار من التعاون الضروري الصريح ذي الفائدة المتبادلة . في هذا الصدد يسرنا أن نشير الى أنه تم اعداد ونشر قانون جديد للاستثمار يوفر حوافز كافية .

هل نحن بحاجة لأن نعلن أن ما يسود الآن في غينيا هو الحرية ، الحرية الحقيقية التي حلم بها شعبنا في ذلك الفجر الذي مضى سريعا في ٢٨ أيلول / سبتمبر ، أن ما يسود في غينيا هو الديمقراطية ، الديمقراطية الحقيقية والحوار المشر الذي يمنح الحرية للقلوب والعقول والمبادرة . لقد أصبحت غينيا الآن مرفأ السلم والطمأنينة والأمن وهي مفتوحة أمام العالم على اتساعه وستصبح موطننا للدفاع عن حقوق الانسان وحرية الافراد بحماس واحترامها الكامل .

واننا نؤكد من جديد ، من فوق هذه المنصة ، التزامنا الكامل بميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي . ونعرب عن تأييدنا بلا قيد أو شرط لجميع حركات التحرير الوطنية في الشرق الأوسط وآسيا وأمريكا اللاتينية . ونحن مصرون بقوة على دحر السيطرة الأجنبية والعنصرية والفصل العنصري والصهيونية وأي استخدام للقوة لحل المشكلات الدولية . وسوف نساهم مساهمة كاملة في السعي الى التوصل لحلول سلمية للصراعات الكثيرة التي تواجه عالمنا .

لقد افتتحت الدورة التاسعة والثلاثون للجمعية العامة ، شأنها شأن الدورة السابقة ، في خضم حالة دولية تبعث على القلق البالغ . ويكفي لتوضيح الحالة مجرد التعداد للمشاكل التي تحيق بعالمنا ، ولا سيما افريقيا والشرق الأوسط وآسيا وأمريكا اللاتينية ، تلك المشاكل التي تتضاعف وتتطور باستمرار .

وان استمرار تلك الصراعات وترديها المأساوي في العالم هو نتيجة أليمة وخطيرة للمجابهة العقائدية والعسكرية بين الدول التي تسعى الى الهيمنة والتي ترمي الى تقسيم العالم الى مناطق نفوذ خاصة .

وتقترن خطورة سياسة التوتر بانكماش اقتصادي خطير ومرهق ، ذلك الانكماش الذي انزل ضربات قاصمة بالبلدان النامية ، وخاصة البلدان الافريقية التي سقطت بالفعل في براثن المجاعة وسوء التغذية والأمراض وجميع الآثار المترتبة على الجفاف وغيره من الكوارث الطبيعية .

وطينا أن نلاحظ بقلق ونحن ننظر في الحالة القائمة في تلك المناطق المتأزمة ، ان المسؤولين عنها هم نفس المسؤولين عن تفاقم التوتر في العلاقات الدولية . ولم تتمتع افريقيا بدورها بفترة راحة من تلك الحالة ، نظرا الى المنازعات والتحديات التي تواجه القارة والتي تعرض التنمية فيها للخطر .

وتجابه قارتنا في المقام الأول مشكلة سياسة الفصل العنصرى التي لا ترحم ، والتي اتخذ منها نظام الأقلية الفاشستي المتطرس نظاما للحكومة . وينبع تصلب بريتوريا فسي مواجهة السعي الى ايجاد حل سريع لمسألة ناميبيا من الدعم الذى تحصل عليه من حلفائها الذين تشكل آراؤهم المنطوية على مغارقة تاريخية تأخيرا محسوبا يمنع تنفيذ قرارات منظمنا ذات الصلة .

كذلك أدى العدوان المسلح ، والضغط السياسي على الدول الافريقية المستقلة المجاورة لنا وخضوع عديد من الدول الأعضاء التي تستفيد منها جنوب افريقيا ، أدى الى حوار بين الصم والى الجمود ، الذى مكن نظام التفرة العنصرية من قمع الشعب الأفريقي فى الداخل بقوة السلاح .

ويعتمد أعداء حرية افريقيا على آخرين يفرهم استوار تلك الحالة الخطيرة بما قد يمكنهم من منع الشعب الناميبى من ممارسة حقه غير القابل للتصرف فى الاستقلال ، ذلك الحق الذى يدافع عنه ببسالة تثير الاعجاب المناضلون من أعضاء المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية .

ولا تستطيع منظمنا ، فى ضوء مأساة ناميبيا ، أن تكون أداة سلمية فى يد المصالح الفردية الدنيئة دون أن تفقد مصداقيتها فى أعين الرأى العام . وعلينا أن تطالب جميع أعضائها باحترام مقرراتها بدقة حتى تدفع جنوب افريقيا العنصرية الى قبول تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وهو الطريق الوحيد الذى يؤدى بشعب ناميبيا لتقرير المصير والاستقلال الوطنى .

وكانت جمهورية غينيا في الماضي ولا تزال في الحاضر تعارض بنشاط متزايد وقوة وتصميم مناورات الذين يريدون أن يربطوا بين حرية شعب ناميبيا الشقيق ومشاكل تتعلق بسيادة دولة أفريقية مستقلة هي أنغولا ، وستواصل جمهورية غينيا هذه المعارضة .
ويود وفد بلادى أن يفتنم هذه الفرصة ليؤكد من جديد للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وقيادتها الباسلة وللمناخلمين من أجل الحرية تأييد شعب غينيا تأييدا غير مشروط لهم .

ويؤكد وفد بلادى مرة أخرى للمؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر عموم افريقيا لآزانيا تأييد حكومة جمهورية غينيا غير المشروط لهما وتضامنها الفعالم معهما في نضالهما التحررى ، وكذلك للجهود الكبيرة التي تبذلها دول المواجهة .

ان الحالة المتفجرة السائدة في الجنوب الافريقي ليست لسوء الحظ مبعث القلق الوحيد لوفد غينيا . فثمة بؤر توتر أخرى . المؤتمران الرئيسيتان من بينهما هما تشاد والصحراء الغربية . ويظهر فيهما أيضا الآثار المدمرة المترتبة على التدهور الخطير في العلاقات الدولية وتغشي المصالح الفردية الأناية التي أشعلت نيران الفرقة وشلت جهود منظمتنا القارية ، منظمة الوحدة الافريقية . وطنينا ، للحفاظ على صداقة تلك المنظمة ، أن نحترم قراراتها بدقة وأن نطبق تلك القرارات بكل تفاصيلها . ولهذا ، بيد و لنا أن من الضروري تهيئة الظروف التي تمكن من تطبيق القرار ١٠٤ في هذا الصدد .

ويشعر وفد بلادى بالارتياح فيما يتعلق بتشاد نظرا للتطورات الجديدة في الوضع ، وهو يؤكد بقوة أن على شعب تشاد وليس على أحد غيره التوصل الى حل لشاكلة . وينبغي أن تتركز جميع جهود المجتمع الدولي بالطبع على مساعدة شعب تشاد في استعادة سلامة الوطن ووحدة في تشاد ذات السيادة التي ستوضع ضمانات لأمنها الداخلي وسلامتها الاقليمية بالتأكيد .

ونرحب ، في هذا الصدد ، بالجهود الرامية الى تجميع كل مثلي أبناء ذلك البلد الشهيد حول طاولة واحدة .

وتوجه جمهورية غينيا ندا^١ عاجلا الى المجتمع الدولي من فوق هذا المنبر بأن يقدم دعمه الكامل لمنظمة الوحدة الافريقية في سعيها الدقيق للتوصل الى حلول سلمية ودائمة لجميع أشكال الصراع التي تواجه القارة والتي تعرض للخطر استمرار وحدتها العضوية وتهدد التنمية المتوازنة لكل بلد من بلداننا الافريقية بالتوقف .

وبأسف وذننا أسفا عميقا للتردى المطرد للحالة في الشرق الأوسط وكذلك للحقيقة التي لا يمكن السماح بها وهي أنه قد أصبح من المتعذر التوصل الى أساليب وطرق ملائمة لوضع حد لاراقة الدماء التي لا نهاية لها والتدمير الواسع النطاق لممتلكات الشعوب فـحي تلك المنطقة . وينبغي أن نعترف بأن السبب الرئيسي لعدم الاستقرار في المنطقة هو اسرائيل ، التي تقع عليها بلاشك مسؤولية مواصلة التوتر وتصاعده . ان اسرائيل باصرارها على سياستها القائمة على احتلال الأراضي العربية واستخدام القوة لاقامة وادامة سيطرتها في المنطقة وتبني موقف يصل الى حد الخطر والاحتقار ، لا تكاد تعمل أي شيء من أجل اقامة السلم الذي هو شرط لا بد منه للتعايش السلمي والتعاون المثمر بين اليهود والعرب .

نحن مقتنعون تماما بأنه لا يمكن تحقيق حل دائم وفعال لمشكلة الشرق الأوسط ما لم تؤخذ الأمة الفلسطينية في الاعتبار وما لم تعترف اسرائيل بحق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في اقامة دولته المستقلة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي والوحيد .

وأكرر أن حكومة غينيا لا تعترض على وجود الدولة الاسرائيلية . ولقد ذكرنا أننا لا نقبل اكتساب أراضي دولة أخرى بالقوة . وقد علمنا التاريخ في الواقع أن ما ينتزع بالقوة لا يسترد بغير القوة ، وان الغاية لا تبرر الوسيلة .

وفيما يتعلق بالصراع المحزن بين الشقيقين المسلمين ايران والعراق - تؤمن جمهورية غينيا بأن هذه الحرب الكريهة التي تستخدم فيها كل وسائل التدمير ، والتي تعرض للخطر الاقتصادات التي يمكن أن تنتعش ، تستمر منذ فترة طويلة . وقد حان الوقت لأن يصفي زعيما هذين البلدين الشقيقين للأصوات التي تتردد في كل مكان لوقف الأعمال العدائية ، وانهاء الكابوس الذي أودى بحياة مئات الآلاف من البشر كما أدى الى تدمير العديد من المدن والكثير من المنشآت الصناعية الهامة . وقد حان الوقت لاجراء مفاوضات حقيقية تؤدي الى السلم والمصالحة . لقد حان الوقت لوضع حد للتصاعد الذي سيؤدي لا محالة الى توسيع نطاق الصراع ومن ثم الى اضعاف الطابع الدولي على الأعمال العدائية ما يكون من الصعب احتواء آثارها المدمرة على المنطقة والعالم أجمع .

يرحب وفدنا بالاتفاق الذي تم التوصل اليه بين البلدين المتحاربين تحت اشراف الامين العام للأمم المتحدة لحماية السكان المدنيين ضد عمليات القصف العشوائية . نأمل أن تحترم هذه الخطوة البسيطة وأن تعزز وتؤدي الى تحقيق وقف حقيقي لاطلاق النار - وهو الوقت الذي يعتبر مقدمة لا غنى عنها لأي مفاوضات للسلام ويؤكد وفدنا للطرفين استعدادنا الكامل لأن يواصل رسالته للصدقة والمصالحة في اطار اللجنة الاسلامية للسلام حتى يمكن للسلم والتضامن أن يسودا في العلاقات بين هذين البلدين الشقيقين اللذين يربط بينهما التاريخ والموقع الجغرافي والعقيدة الدينية .

منذ الدورة الثامنة والثلاثين تصاعدت حدة مشكلة قبرص بدرجة كبيرة وبلغت أبعادها خطيرة . واليوم ، فان استقلال البلد ووحدة وسلامته الاقليمية يبدوا أنها تتعرض للخطر .

وتؤيد حكومة جمهورية غينيا وتشجع كل الجهود المبذولة من أجل التوصل الى الصالحات الوطنية عن طريق الحوار المباشر بين الطائفتين التركية واليونانية في الجزيرة ، من أجل احترام وحدة شعب قبرص ، والحفاظ على السلامة الاقليمية للبلد .

في شبه القارة الكورية ، كما هو الحال في أجزاء كثيرة من آسيا ، لا يزال السلم يتعرض للخطر . وتكرر الحكومة الغينية نداءها للمجتمع الدولي ولكل الشعوب ذات النهج الحسنة بأن تؤيد الجهود الصادقة التي تبذلها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لبدء حوار بناء بين شعبي شمال وجنوب الأمة الكورية من أجل اقامة جمهورية موحدة . ان الشعب الكوري ، سواء كان من الشمال أو الجنوب ، لا ينشد الا السلم واعادة توحيد بلده . وينبغي للمجتمع الدولي أن يؤيد هذه الجهود من أجل تحقيق هذا الهدف بالاعراب عن تأييده للانسحاب غير المشروط لكل القوات المسلحة الأجنبية وتحويل اتفاق الهدنة الى اتفاق للسلام . كما أن وفدنا مازال يشعر بالقلق ازاء الحالة السائدة في أفغانستان وكمبوتشي .

ونعتقد أن الشعب الافغاني والشعب الكمبوتشي نفسيهما هما وحدهما اللذان يقرران بحرية الاتجاه السياسي الداخلي والخارجي الذي يرغبان فيه دون ضغط خارجي .

أما فيما يتعلق بالأزمة في أمريكا اللاتينية والكاريبي ، فاننا نؤيد احترام السلامة الاقليمية والأمن لكل الدول في المنطقة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية .

هذه النظرة العامة غير الكاملة لبعض المشاكل التي تتعلق بالسلم والاستقرار العالميين ، تبين ان الجمعية العامة تعقد هذه الدورة للاسف مرة أخرى في ظل خلفيات تتسم بالتردي المزعج في الحالة الدولية ، كما تتسم بالمواجهة والتدخل العسكري والاحتلال الأجنبي وتصعيد سباق التسلح والركود الاقتصادي . ويقدر ان النفقات العسكرية العالمية في أسبوع واحد تعادل الجهد المالي السنوي اللازم للانتعاش الكامل للحالة الاقتصادية في أقل البلدان نموا . وهذا يدفعنا الى استنتاج ان هناك حاجة ماسة لوضع حد للمفارقة الخطيرة الكامنة في سباق التسلح . ونرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يضمن اثناء العقد الثاني لنزع السلاح التنفيذ الفعلي لبرنامج العمل ، وأن يمنع بعزم أي اجراء قد يشهده أهدافه ويهدد نتائجه بالخطر .

ان تردى الحالة السياسية الدولية له آثاره ، لسوء الحظ ، في ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية ، حيث لا تبعث الحالة على التفاؤل . ان الأزمة في العلاقات الاقتصادية الدولية والهوة التي تزداد اتساعا بين البلدان النامية والبلدان الصناعية ، تعرضان للخطر استقلال دولنا واستقرارها . وان عدم التوازن الذي تقيمه وتحفظ به البلدان الغنية لا يزال يضر بأمننا ، ومن ثم يؤدي الى حالة تتسم بالمفارقة التاريخية التي يزداد فيها الغني غنى ويزداد فيها الفقير فقرا .

ومن ثم ، من المناسب أن نؤكد هنا الظلم الكامن في النظام الاقتصادي الدولي الحالي الذي يؤثر بشدة على البلدان النامية ، ويموق كل محاولاتها للخروج من الحالة المحزنة التي تكافح فيها .

ان المبادرات الرامية الى اشراك البلدان الغنية في المفاوضات العالمية من أجل بحث كل المشاكل الحالية الخاصة بالمواد الخام والطاقة والتجارة والنقد والتمويل والتنمية الصناعية والتنمية الزراعية يقابلها تردد بعض البلدان المتقدمة النمو . الا ان هناك الكثير من المناقشات بين الشمال والجنوب ، والاتفاقات المختلفة ، واتخاذ قرار الجمعية العامة ١٣٨ / ٣٤ ، وكلها أمور أدت الى بارقة أمل .

لعدة سنوات الآن تشير كل المحافل الدولية الى أهمية التعاون بين الشمال والجنوب . وتلك مسألة كتب فيها الكثير .

ولهذا ، فانه من المستصوب اليوم ان يحول المجتمع الدولي هذا التعاون الى حقيقة واقعة حتى يمكن لشعوبنا التي تواجه حالة اقتصادية محزنة أن تستفيد على الاقل من ثمار عملها الجاد بفضل تحقيق السعر العادل لمنتجاتنا .

هناك حاجة عاجلة الى برنامج عالمي يرمي الى التعاون الدولي باشتراك كل البلدان في ضوء الحالة الاقتصادية الدولية الحالية .

وعلاوة على ذلك ، لابد من اتخاذ تدابير محددة ، تظهر الارادة السياسية الموجهة نحو اقامة نظام اقتصادي دولي جديد يضمن لكل الجنس البشري نصيبا عادلا في الثروة المتراكمة والتمتع بشمار التقدم التكنولوجي والعلمي .

في آيار/مايو ١٩٧٤ ، انعقدت الجمعية العامة في دورة استثنائية ، توصلت فيها الى الاستنتاج أن نظام العلاقات الاقتصادية الدولية لا يتفق مع التغييرات التاريخية التي حدثت ومع الاحتياجات الانمائية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب . ولهذا اعلنت ضرورة العمل سويا لاقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

فما الذى رآته البلدان النامية يحدث منذ ذلك الحين ؟ التردى في معدلات التجارة ، والعجز عن تحقيق الاكتفاء الذاتى في الغذاء ، وعن زيادة اشتراكها في الانتاج الصناعى العالمى ، وصعوبات جمة تعترض طريق الوصول الى التكنولوجيا ، وزيادة مفرعة في ديونها الخارجية .

ان وفدنا على اقتناع بأن السبيل الوحيد الممكن لاستعادة تكافؤ الفرص في التعاون بين الشمال والجنوب يتمثل في اقامة علاقات تعاون مشرة تقوم على أساس العدالة والمصالح المتبادلة باستخدام الأمم المتحدة بوصفها اطارا للمفاوضات .

بالاضافة الى الصعوبات الاقتصادية ، تواجه بلداننا في بعض الحالات كوارث طبيعية تلقي بظلالها القاتمة على بلدان العالم الثالث .

في وضع دولي مروع محفوف بالأزمات ، ينبغي أن نذكر - ضمن أمور أخرى - بأن أكثر من نصف البلدان الافريقية أصبح مبتلى بالجفاف . وتتناقض الزيادة السريعة في السكان مع الانخفاض في انتاج الأغذية . وفي ظل هذه الظروف ، يمكن أن يفهم بسهولة لماذا يوجد في قارتنا ما يقرب من ١٥ مليون شخص هم ضحايا الجوع وذلك وفقا لتقديرات صادرة عن منظمة الأغذية والزراعة . لهذا السبب يعتقد وفد بلادى انه بتقديم المساعدة الضخمة لوضع برنامج مكافحة التصحر في افريقيا موضع التنفيذ ، وفقا للقرار ١٨٥ / ٣٤ يمكن للمجتمع الدولي ان يفي بأحد واجباته التضامنية في اطار التعاون الدولي .

ان حل المشاكل المعقدة التي تواجه عالمنا اليوم يتطلب ، أكثر من أى وقت مضى ، تعزيز الدور الذى يجب أن تلعبه الامم المتحدة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتعزيزهما ، وفي ضمان احترام القانون الدولي في العلاقات بين الدول . كما يجب أن تصبح الأمم المتحدة محفلا ديناميا وفعالا حتى يمكن تناول المشاكل الدولية الرئيسية من وجهة نظر شاملة وذلك بغية حسم أكثر مشاكل عالمنا تعقيدا . ومن أجل تحقيق هذه الأهداف ، من الضرورى اجراء تقييم لأنشطة الأمم المتحدة ، من أجل زيادة فعاليتها وتكييف هياكلها لمتطلبات الحاضر والمستقبل وحقائق المجتمع الدولي . ومن المهم أيضا أن تحترم كل دولة في علاقاتها الدولية قواعد القانون والأخلاق .

وفي الختام ، يكرر وفد بلاى من هذا المنبر ، استعداد حكومة جمهورية غينيا لأن تتعاون عن كثب مع كل الحكومات الأخرى في بحثها عن أصح الوسائل لتحقيق جميع أهدافنا ، حتى يمكن لهذه الدورة — بما تسفر عنه من نتائج . ان ترقى الى مستوى المسؤوليات الهامة التي تضطلع بها الأمم المتحدة فيما يتعلق بتحقيق التطلعات النبيلة والمشروعة لجميع الشعوب في السلم والتقدم في اطار التعاون المتوازن والصادق والمثمر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لوكيل الأمين العام ليتقدم بتفسير .

السيد بافام (وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نظرا لأنه قد حدث تغيير في ترتيب المتكلمين بعد ظهر اليوم ، وهو الترتيب الذى أعلن عنه أصلا في " اليومية " ، تود الأمانة أن تقدم تفسيرا بعرض خلفية هذا التغيير .

لقد اتضح لنا أثناء الجزء الأخير من اجتماع صباح اليوم انه اذا ما اتبع ترتيب المتكلمين كما نشر في " اليومية " ، فان اجتماع الصباح كان سينتهي بعد الساعة . . / ١٤ ، مما يؤدي الى الاخلال بمواعيد الغداء وغيرها من الالتزامات التي قطعتها الوفود على نفسها . ووفقا لذلك ، التمس الأمانة للتعاون من أى ممثل مسجل في قائمة المتكلمين في جلسة بعد الظهر ومستعد لالقاء كلمته في الصباح في الوقت المحدد حتى يمكن أن ترفع الجمعية العامة الجلسة في موعد الغداء المعتاد . وقد تفضل السيد وزير خارجية بوتان شكورا بالتعاون في هذا الصدد .

ويبدو الآن ان هذا التغيير لم يكن ملائما لبعض المتكلمين الذين سجلت اسماءهم أصلا على قائمة المتكلمين في اجتماع بعد ظهر اليوم . وتتقدم الأمانة باعتذارها الصادق لأى ازعاج . ونأسف حقا لأى قدر من الازعاج ، لكننا عندما نواجه مثل هذا الموقف — من غير توفر مهلة كافية — فاننا نبذل قصارى جهدنا لكي نقوم بأقل قدر ممكن من التعديلات التي تراعى — بأقصى قدر ممكن — مصلحة الأعضاء ككل .

وبهذا التفسير ، أثق أننا نستطيع الاعتماد على تفهم جميع الوفود وتعاونها في

هذا الصدد .

السيد هاشم عثمان أحمد (جمهورية السودان الديمقراطية) : السيد الرئيس ، يسعدني باسم شعب وحكومة السودان أن أتقدم لكم بأحر التهاني على توليكم رئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال الدورة التاسعة والثلاثين ، ويزيد سعادتنا وغبطتنا أن نرى شقيقا افريقيا مرموقا صقلته التجارب يقود أعمال هذا المحفل الدولي الهام ، في فترة تجتاز فيها العلاقات بين الدول والشعوب مرحلة صعبة ومعقدة ، ونحن نشق بما عرفناه فيكم من حنكة وحكمة ومسؤولية ان تؤدوا الرسالة على خير وجه وبما يحقق طموحاتنا جميعا .

ونود أن ننتهز هذه الفرصة أيضا لنعرب عن تقديرنا للكفاءة والمقدرة اللتين قاد بهما السيد خورخي ايويكا ، رئيس جمهورية بنما ، أعمال الدورة الماضية للجمعية العامة وعن اشاداتنا بهذه الكفاءة والمقدرة .

كما يسرنا أن نتقدم بأحر التهاني لدولة بروني دار السلام الشقيقة على قبول عضويتها في الأمم المتحدة ، واثقين انها وبما تمثله من أرت حضارى وثقافى ، ستسهم ايجابيا في اثراء جهود الأمم المتحدة من أجل السلام والاستقرار والتقدم .

لقد ظللنا في السودان منذ نيل الاستقلال ولفترة طويلة أسرى لثقافة وحضارة أجنبية وصرنا بذلك غرباء عن منابع وجذور تراثنا وأصالتنا . وجاءت ثورة الخامس والعشرين من أيار/مايو ١٩٦٩ تحريراً لارادة الأمة فكانت الصحوة التي أدركت ضرورة العودة بالتدرج الى الأصول الدينية والحضارية والثقافية لشعبنا ، فاختارت النهج الاسلامي . فالسودان بنهجه الاسلامي داعية توحيد وتآلف لا بناء جميعا ، من يدينون به ومن يعتنقون غيره من كريم المعتقدات . والنهج الاسلامي عندنا سماحة ومحبة لا اكراه فيه ولا خصام ، لا عنف ولا تسلط فهو حكم بالشورى وتحكيم للعقل . والنهج الاسلامي في بلادنا لا ينغلق على نفسه بل يتفاعل مع التراث الحضارى ، والانسانى ، ويتعامل مع الدنيا بحقائقها الماثلة ، بعقل مفتوح وصدر رحب . لقد جاء في خطاب السيد الرئيس جعفر محمد نيمرى عند ما خاطب الأمة في أول كانون الثاني/يناير من هذا العام ما يلي :

" لن نسمح لأحد مهما كان أن يدفعنا الى طريق التنازع باسم الدين
والانقسام باسم الدين " .
" سيظل السودان في ظل النهج الاسلامي وبفضله النموذج العظيم
للتعايش بين مختلف الثقافات والأديان والعقائد ، سيظل السودان باذن الله
أبدا نموذجا لصحوة اسلامية حقيقية تعطي للاسلام وتنهض بالاسلام وتتجدد
بالاسلام . لن نكون بذرة فتنه ولن نكون الا ما نحن عليه ، نموذجا يتطلع اليه
الجميع " .

ان النهج الاسلامي في بلادنا جاء تعبيراً عن ارادة الشعب السوداني وتأكيدها لذاتيته وبلورة لأهدافه القومية من أجل مجتمع يسوده العدل والاحسان وهو نهج يرسى حقوق الانسان بصورة كاملة ، كما يحترم حريات غير المسلمين ، ويكفل لهم ممارسة معتقداتهم وشعائرهم الدينية والثقافية .

لقد تجسدت كل هذه المعاني في اجماع شعبي رائع في الأسبوع الماضي ، عند ما خرجت جماهير الشعب السوداني في مسيرات حاشدة وهادرة في الذكرى الأولى لتطبيق الشريعة الاسلامية في السودان ، ومناسبة انعقاد المؤتمر الاسلامي العالمي ، الذي شارك فيه مئات من علماء وقادة الفكر الاسلامي في العالم . لقد أكد شعب السودان بذلك التزامه الراسخ بتطبيق شرع الله فكان رداً شعبياً حاسماً على حملات التشكيك والتهجم التي يشنها من يريدون للسودان أن يظل أسيراً لثقافات وقيم دخيلة ، كما أكد خلالها الشعب السوداني اصراره على الماضي قدما في وجه من يستهدفون وحدته الوطنية بالتآمر ويتدخلون في شؤونهم الداخلية منتهكين بذلك المواثيق الاقليمية والدولية والسلوك الدولي المعاني .

ان التوجه الاسلامي الذي اختطه السودان لنفسه قد استند الى مبدأ أساسي كفله ميثاق الأمم المتحدة ، ألا وهو حق الدول في اختيار أنظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وهذا البعث الحضاري الجديد بما فيه من اصالة يمثل قوة دافعة ننتقل منها للوفاء بالتزاماتنا القومية والقارية والدولية . فنحن في اطار الجامعة العربية أوفياء للقضية المصرية ، قضية فلسطين ، وفي منظمة الوحدة الافريقية نقف فصيلة مقاتلة ضد الاستعمار والعنصرية ، وبلادنا بعمقها الاسلامي تسهم بفعالية في منظمة المؤتمر الاسلامي من أجل خدمة أهداف الشعوب الاسلامية ، والسودان كعضو مؤسس لحركة عدم الانحياز يلتزم بمبادئها ويسعى للنأى بها عن التكتلات وصراعات القوى الكبرى . وعلى الصعيد الاقليمي ظل السودان يعمل على تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي مع جيرانه في المنطقتين العربية والافريقية عبر قنوات ثنائية وجماعية تمثلت في اللجان الوزارية ومؤسسات التعاون والتكامل الثنائي وفاقاً لما أقرته قمة لاغوس الاقتصادية ، وتوظيفا لطاقت هذه الدول لمواجهة قضايا البناء والتعمير .

وقد كان من أبرز أوجه التعاون هذا ذلك التجمع الذي يضم السودان وأوغندا ومصر وأفريقيا الوسطى وزائير ، والذي يهدف الى تطوير التعاون بين هذه الدول في المجالات كافة . هذا بالإضافة الى تجربة التكامل مع الشقيقة مصر الذي يمثل نموذجا فريدا وناجحا لما ينبغي أن يكون عليه التعاون بين دولتين جارتين .

لا تزال الأزمة الاقتصادية الدولية الحادة هي أولى اسبقيات الأسرة الدولية قاطبة ، وتوليها منظومة الأمم المتحدة اهتماما خاصا ، لما لها من آثار سلبية بالغة على مختلف أوجه العلاقات الدولية ، وفي مقدمتها اتساع الهوة بين الدول النامية والدول المتقدمة وتعثر محاولات الحوار والتعاون بينها لمعالجة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العالمي .

وتمثل الحالة الاقتصادية في افريقيا ، من حيث عمقها وحدتها واتساعها وطول مدتها ، تهديدا مباشرا لحياة الملايين في مختلف أرجاء القارة ذلك أنه بجانب مضاعفات الأزمة الاقتصادية الدولية فقد تضافرت على افريقيا عوامل الطبيعة القاسية من جفاف متواصل وتمحّر مستمر أهلك الزرع والضرع واثار الهلع والغزع وعدم الاستقرار ما ضاعف وعمق السلبات وجعل كل المؤشرات الاقتصادية تؤكد أن افريقيا ستظل ولفترة طويلة تعاني من ويلات الأزمة الاقتصادية حتى في حالة انفراج اقتصادى دولي ملحوظ . وقد تمثلت مظاهر الأزمة في تدن ملحوظ في عائدات صادراتها نتيجة للانخفاض المستمر في أسعار السلع الأولية ، وارتفاع مستمر في تكلفة وارداتها من سلع رأسمالية وخدمات ومدخلات زراعية ، ونضوب في تدفق الموارد المالية اللازمة للاستثمار ، وفوق كل هذا ازدياد عبء خدمة الديون الخارجية التي تجمعت حتى أصبحت تلتهم عائد كل صادراتها . وقد تكاثفت هذه العوامل مجتمعة لتخلق على المدى القريب عنقا متزايدا وتضحيات لا طاقة لنا بها ، وعلى المدى البعيد فانها ستؤدي حتما الى وقف كل جهودنا التنموية .

لقد تضافرت مظاهر الأزمة الاقتصادية الحالية مع عوامل الطبيعة القاسية على السودان ضمن عدد كبير من الدول الافريقية . فقد بدأت بلادى تعاني جفافا متصلا على مر الثلاثة أعوام الماضية بصورة أكثر حدة في اقليمي كردفان ودارفور في الغرب والاقليم الشرقي ، وتلك

مناطق تقارب مساحتها نصف المساحة الكلية لأوروبا الغربية ، وتكمن خطورة الجفاف الذي أحباب السودان في أن المناطق المتأثرة تشمل بعض مراكز الانتاج الزراعي والحيواني . ولا أخالني بحاجة لتوضيح الآثار الخطيرة لهذا الجفاف ، ليس على اقتصاديات المناطق المتأثرة فحسب بل على اقتصاد السودان بكامله .

ورغم كل هذه المعاناة ، فالسودان هو الملجأ لما يزيد على المليون لاجئ من دول مجاورة . لقد استقبلنا هذه الاعداد المتزايدة من اللاجئين وفاءً لالتزامنا بالمواثيق الدولية فلم نشأ أن نغلق حدودنا في وجههم بل ظللنا نشاركهم القليل الذي نملك من الموارد والخدمات في رحابة مدر ورضا . ومسؤولية رعاية اللاجئين تتجاوز امكانيات أي دولة منفردة وهي مسؤولية الأسرة الدولية مجتمعة . ومن هذا المنطلق فاننا نرحب بنتائج المؤتمر الدولي الثاني لمساعدة اللاجئين في افريقيا الذي انعقد في جنيف هذا الصيف ، ونأمل أن تتمكن الأسرة الدولية والدول المانحة على وجه الخصوص من توفير الموارد اللازمة لتنفيذ المشروعات التي تقدمت بها الدول المضيفة للاجئين للمؤتمر والتي لا يزال معظمها ، رغم الاعداد الجيد ينتظر التمويل اللازم .

هذا نزر يسير يمثل ما تواجهه بلدان افريقيا من معاناة نتيجة لهذه الأزمة الخانقة التي تستوجب مزيداً من الاهتمام الدولي وتوفير الموارد المالية اللازمة لدعم جهود الدول الافريقية لمواجهة الأزمة . وقد كانت مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة في مطلع هذا العام عاملاً هاماً في استقطاب اهتمام الأسرة الدولية بما يحدث في افريقيا وحثها على تركيز مساعداتها للوفاء بالاحتياجات العاجلة لسد النقص الخطير في الأغذية ، والاحتياجات على المدى المتوسط والطويل لاعادة تأهيل الزراعة والصناعة والبنيات الأساسية ، توطئة لمواصلة السعي نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ورغم ادراكنا أن مسؤولية مواجهة الأزمة تقع في المقام الأول على الدول الافريقية نفسها ، فان حجم المشكلة يفرض على المجتمع الدولي مسؤولية أساسية في دعم الجهود الافريقية في اطار التعاون الاقتصادي الدولي القائم على المصالح المتبادلة . ولا يخالجا شك في أن موضوع الحالة الاقتصادية في افريقيا قد نال حظا وافيا من الدراسة والتحليل خلص الى ضرورة عمل دولي عاجل لمواجهة هذه الأزمة . وكنا نحسب أن برنامج العمل الخاص بافريقيا الذي أعدّه البنك الدولي سيكون ساحة طيبة لترجمة ذلك الاجماع الى التزام واضح بتوفير الموارد المالية اللازمة لدعم جهود الدول الافريقية في مواجهة تلك الأزمة . ولكننا يؤسفنا أن اجتماعات البنك الدولي الأخيرة لم تخرج بالتزام دولي قاطع بتوفير الموارد المالية اللازمة لافريقيا رغم بيانات التأييد والتعاطف من كل الدول المانحة . ونأمل أن تتمكن ادارة البنك الدولي من مواصلة جهودها لتحقيق تلك الغاية ، كما نأمل مواصلة استغلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف وعلى رأسها الأمم المتحدة ومراجعتها ، وتوفير الموارد الاضافية لها تدعيما لجهود الدول الافريقية .

في الوقت الذي تواجه فيه افريقيا هذه الأزمة الاقتصادية الطاحنة فانها تواجه في المجال السياسي تحديات مصيرية تتمثل في الوضع المتردى في الجنوب افريقي ، وهو الوضع الذي يتميز بمواصلة نظام بريتوريا العنصري انتهاج سياسة الفصل العرقي البغيضة ، وحرمان الأغلبية الساحقة من سكان البلاد الافريقيين من ممارسة حقوقهم المشروعة ، واستمرار الاحتلال غير الشرعي لناميبيا ، والتهديد المستمر والمائل الذي يشكّله نظام بريتوريا العنصري ضد دول الجنوب افريقي ، ودول القارة الافريقية قاطبة .

لقد جاء نظام بريتوريا هذا العام ببدعة جديدة في سلسلة محاولاته لتكريس نظامه العنصري وذلك من خلال ما يسمى بالاصلاحات الدستورية تعطي نوى الأصول المختلطة والاسيوية مجالس برلمانية منفصلة ، تتيح في ظاهرها مشاركة هذه الجماعات في الحكم وهي في حقيقتها محاولة لاحداث الفرقة بين هذه الجماعات والغالبية الافريقية السودانية التي أبعدت حتى عن هذه المشاركة المظهرية . ورغم محاولات التمويه التي أقدمت عليها حكومة

الأقلية البيضاء ، والتي تعني في النهاية مزيدا من الترسخ لسياسة الفصل العنصرى واستمرار معاناة الأغلبية في جنوب افريقيا ، فان أهداف حكومة الأقلية البيضاء قد أحبطت على الصعيدين المحلي والعالمي . فعلى الصعيد المحلي قاطعت المجموعات التي هدفت الاصلاحات الدستورية المزعومة ارضاءها وابعادها عن نضالها المشترك مع الغالبية السوداء ، قاطعت الانتخابات البرلمانية ، وشاركت في الانتفاضة العارمة ضد الاصلاحات المزعومة ، وهي انتفاضة أكدت وحدة شعب جنوب افريقيا ضد تسلط الأقلية البيضاء ، ولم يفلح بطش هذه الأقلية ، وتكرارها لمجازر " شارفيل " و " سويتو " في اخماد هذه الانتفاضة . وعلى صعيد المجتمع الدولي ، الذى هدف مخطط الأقلية البيضاء استرضاءه بمظاهر الاعتدال والاصلاح التدريجي ، أثارت التغييرات الدستورية معارضة واستهجان غالبية المجموعة الدولية ، التي رأت هذه التغييرات على حقيقتها ورفضتها مثلما رفضت بدعة " البانتوستانات " من قبل ، وفي قرار الجمعية العامة يوم الجمعة الماضى وقرار مجلس الأمن الذى سبقه تأكيد وازمات دولي على ذلك الرفض . ونأمل أن يكون في ذلك الازمات الدولي دافعا لمواصلته الضغوط الدولية بهدف القضاء على نظام الفصل العنصرى البغيض .

لقد مضت مائة عام على احتلال ناميبيا وحرمان شعبها المناضل حقه في تقرير المصير والسيادة ، دون أن تلوح بادرة جادة لحل هذه الأزمة التي مازالت تشكل تحديا أساسيا لقدرة الأمم المتحدة على التعجيل بتحقيق استقلال ذلك القطر رغم جهود التسوية السلمية التي تم تضمينها في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ . ولا بد لنا من ادانة ورفض محاولات جنوب افريقيا لجعل استقلال ناميبيا رهينة مطامعها ومزايداتنا وسعيها لا تحام عناصر دخيلة على خطة التسوية السلمية . ان بقاء قضية ناميبيا دون حل يستوجب تصعيد العمل الدولي الجاد لتحقيق استقلالها ، وتقديم الدعم المادى والمعنوى لحركة سوابو ، الممثل الشرعي والوحيد لشعب ناميبيا .

لقد ظل السودان يولي اهتماما بالغاً لتطور الأحداث في الشقيقة تشاد لأن ما يدور فيها يؤثر على بلادنا تأثيرا مباشرا بحكم أواصر الجوار وشائج الدم وروابط التاريخ المشترك .

ولذلك فقد كنا ندعو ولا نزال الى ضرورة الحفاظ على سلامة أراضيها ووحدتها الوطنية ،
باتاحة الفرصة للتشاديين وحدهم لحل مشكلات بلادهم وتحقيق الوفاق الوطني دون تدخل
أواملاء خارجي . وقد بذلت حكومة بلادى جهودا عديدة في هذا المجال ، ولكن استمرار
التدخل الأجنبي في شؤون تشاد أدى الى تفاقم المشكلة وتضخيم المخاطر ، كما عرقل
الجهود الرامية الى التوصل الى حل تشادى يصل اليه التشاديين بأنفسهم وفق ارادتهم
الحرة .

ازاء هذا الوضع فان السودان يناشد المجتمع الدولي مواصلة جهودهم لدعم الحكومة
الشرعية برئاسة الرئيس حسين حبرى وتأييد جهودها الرامية الى تحقيق المصالحة الوطنية
والحفاظ على استقلال تشاد ووحدتها وسلامة أراضيها .

اننا ان نجدد قناعتنا بأن أى حل لمشكلة تشاد ينبغي أن يضطلع به التشاديين
أنفسهم دون املاء أو ضغوط أو تدخلات أجنبية ، فاننا نرى أيضا أن أى معالجة أو ترتيبات
خاصة بهذه المسألة ينبغي ألا تكون على حساب ارادة الشعب التشادى ووحدته وسيادته
على أراضيها .

لقد ظلت تطورات الوضع بمنطقة الشرق الأوسط والحالة المأسومية التي يعيشها
الشعب الفلسطيني بركانا حيا يهدد الأمن والسلام في تلك المنطقة والعالم أجمع ، فانها
أصبحت تحديا مستمرا لمصداقية هذه المنظمة الدولية وورثها وقدرتها على مواجهة المعتدى
ورث الحقوق الى أهلها .

ان الأوضاع تتدهور باستمرار بسبب تلمذى اسرائيل في سياستها العدى وانبيية
والتوسعية ، وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه الثابتة والمشروعة ، وسعيها المستمر
لضم الأراضي العربية وابتلاعها ، واقامة المستوطنات ، واتصال ممارساتها الاجرامية
الهادفة لاسكات صوت الحق والعدل واخماد جذوة القضية الفلسطينية التي أجمعت الأسرة
الدولية على اعتبارها جوهر ولب الصراع في منطقة الشرق الأوسط . كما أجمعت أيضا في
عدة محافل دولية واخرها المؤتمر الدولي بشأن قضية فلسطين بجنيف ، على انه لا يمكن

اقامة سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط دون انسحاب اسرائيلي كامل وغير مشروط من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشريف ، وتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره وحققه في العودة الى دياره وممتلكاته واقامة دولته المستقلة وذات السيادة على ترابه الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، مثله الشرعي والوحيد . وفي هذا الاطار فان تنفيذ مقررات جنيف التي تبنتها هذه الجمعية في العام الماضي يصبح في مقدمة اولوياتها اذ ما أريد لهذه المنظمة الدولية أن تضطلع بواجباتها في تحقيق الأمن والسلام القائم على الحق والعدل والشرعية الدولية .

لقد ادى عدم وجود رادع لاعمال اسرائيل العدوانية الى ازدياد تماديها واصلها وتعودها على ارادة الاسرة الدولية ، فجاء غزوها للبنان دليلا اخر على ان الاوضاع في تلك المنطقة تتذر باخطار داهمة ما لم ترغب اسرائيل على التخلي عن سياسة العدوان وضم اراضي الغير بقوة السلاح . ولقد شهد العالم سجل ممارساتها القمعية والتعسفية في ذلك القطر الشقيق ، والتكيل بمواطنيه ونهب ثرواته ، امتدادا لممارساتها الهمجية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشريف والجولان ، غير عابئة بميثاق الامم المتحدة ومبادئ القانون الدولي . ان ما تقوم به اسرائيل في لبنان الشقيق يحتم الادانة التامة ، ويستوجب من الاسرة الدولية اجبارها على الانسحاب الكامل من كل الاراضي اللبنانية تنفيذاً لقرارات مجلس الامن حتى يتمكن لبنان من استعادة استقلاله وسيادته ووحدة اراضيه .

اذا كان عامنا المنصرم قد اتسم بتتابع التوتر الدولي وعدم الاستقرار وانتشار بصير الصراع والتدخلات الاجنبية وغير ذلك من المشاكل الاقتصادية والكوارث الطبيعية وغيرها فان التوجه الامثل نحو السلام والاستقرار ينبغي ان يتكوس عبر التزام الدول الاعضاء بميثاق الامم المتحدة وتحقيق نظام الامن الجماعي ، وغير ذلك من الترتيبات المنصوص عليها في ميثاق المنظمة الدولية ، ومما لا شك فيه ان التحول التكنولوجي وتقدم وسائل الاتصال وترايط المصالح الاقتصادية للدول الاعضاء بعضها ببعض قد جعل اي نكسة للسلام والاستقرار في اي جزء من العالم تهدد امن واستقرار الآخرين . وفي هذا الاطار فقد اهتم السودان اهتماما بالغا بالاحداث الاخيرة في البحر الاحمر والمتمثلة في نزع الالفام في ذلك المعبر الاستراتيجي الحيوي ، وذلك وصلا لاهتمام وجهد سابق ومبادرة اضطلع بها السودان ، تبلورت في مؤتمر قمة تعز بجمهورية اليمن العربية عام ١٩٧٧ بهدف جعل البحر الاحمر بحيرة سلام ، وابعاده عن جميع الصراعات الدولية والسيطرة الاجنبية ، وكل ما من شأنه تهديد سلامة الملاحة فيه . وقد اكدت الاحداث الاخيرة مجددا ضرورة قيام الدول المظلة على ذلك المعبر الاستراتيجي الهام بعمل جماعي مشترك يهدف الى تأمين سلامة وحرية الملاحة فيه ، ولذلك بادرننا ، مرة اخرى بالدعوة

لعقد مؤتمر لوزراء خارجية الدول المطلة على البحر الاحمر بالخرطوم ، ونأمل ان تقود المشاورات الجارية الان بين دول المنطقة الى انعقاد هذا المؤتمر قريبا لتحقيق تلك الاهداف ، وبقيننا ان ذلك سوف يدعم الجهود المبذولة لجعل المحيط الهندي منطقة سلام خاصة ان البحر الاحمر يشكل امتدادا طبيعيا هاما له .

ان الحرب العراقية الايرانية تدخل عامها الخامس . ولقد ظللنا في السودان نتابع تطوراتها ونشعر بأسى عميق لاستمرارها بين بلدين تربطهما وشائج الدين الحنيف واواصر الجيرة . ان ما يدعوللاسى حقا هو عدم استجابة ايران لكل المساعي الحميدة والجهود الدولية التي نبعت من داخل هذه المنظمة والمنظمات الاقليمية بهدف ايقاف هذه الحرب ، التي طال امدها والتي تنذر بامتداد رقعتها لكل دول المنطقة .

اننا من هذا المنبر نشيد بالموقف العرن للعراق ، وبالجهود التي يبذلها لانهاء هذه الحرب وتطويق اثارها ونشيد باستجابته لنداء السلم وكل الجهود لانهاء هذه الحرب . وبالمقابل فاننا نطالب ايران مجددا بالاصغاء لصوت العقل وقبول تلك المساعي المبذولة والاستجابة لدقن الدماء ووقف النزيف البشري والمادى .

ان السودان من منطلق ايمانه برفض استعمال القوة في فض الخلافات ودعوته الى حل النزاعات عن طريق الحوار والتفاوض وتمسكه الثابت بهذا الحل من جديد بوجوب سحب القوات الاجنبية من افغانستان وكبوديا وتمكين شعبيهما من ممارسة حق تقرير مصيرهما بارادة حرة دون تدخل او وصاية خارجية .

ونأمل كذلك في حل النزاع في قبرص سلميا وعلى اساس قرارات الامم المتحدة والجهود الحالية للامين العام كما نأمل ان تتم تسوية القضية الكورية سلميا وفقا لتطلعات ورغبة الشعب الكورى ، وعلى النحو الذى يكفل له ممارسة ارادته وكل حقوقه دون املاء او وصاية خارجية وبصورة تمكنه من الاسهام الفعال في جهود الاسرة الدولية نحو السلام والتعاون الدولى .

ان عالمنا يزخر بالمشاكل والنزاعات الخطيرة ، ولكن اكبر خطر يتهدده يتمثل في السباق المحموم للتسلح ، وعلى وجه الخصوص النووى منه ، وهو السباق الذى امتدت

رقعته لتشمل الفضاء الخارجي ، واننا هنا نعبر عن قلقنا البالغ من جراء عدم احراز تقدم ملموس في مجال نزع السلاح مما يؤدي الى ازدياد مخاطر المواجهة الساخنة بين الدولتين العظيمين .

ان هذا الخطر الداهم الذي يهدد بقاء البشرية يفرض على الدول العظمى تجاوز جميع العقبات التي تحول دون الوصول لاتفاقية شاملة لنزع السلاح ، ونشق ان نفقات التسليح الباهظة التي وصلت مؤخرا الى اكثر من الف بليون دولار يتعين توظيفها في خدمة قضايا التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي .

ختاما ، سيدى الرئيس ، لا بد لي ان اعرب عن تقديرونا للامين العام للامم المتحدة على جهوده الدائبة خلال عامنا المنصرم ، وعلى تقريره القيم عن اعمال المنظمة ، الذى اعاد فيه طرح المسائل الاساسية التي تواجه الامم المتحدة وستقبل التعاون الدولي من خلالها . ونأمل ، ونحن نستشرف العيد الاربعين لميلاد هذه المنظمة الدولية ، ان يهيىء هذا التقرير فرصة للتفكير والحوار خلال هذه الدورة لتعميق الايجابيات وتفادي السلبيات لكي تتمكن الامم المتحدة من اداء رسالتها وفقا وتحقيقا لامل وتطلعات الشعوب المعقودة عليها .

واود ان انتهز هذه الفرصة لاؤكد ان السودان سيواصل جهوده لترسيخ مبادئ الأمم المتحدة وتحقيق اهدافها السامية اتساقا مع اهداف ومرتكزات سياسته الخارجية .

السيد وولدى (اثيوپيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن الوفد

الاثيوپي وبالاصالة عن نفسي ، اود ان اهنفكم على انتخابكم بالاجماع لرئاسة الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة . ان انتخابكم ليس فقط اعترافا بصفاتكم الفردية بوصفكم دبلوماسيا محنكا وانما هو ايضا اشارة في محلها بالدور الايجابي الذى يضطلع به بلدكم زامبيا ، ورئيس دولتكم المرموق فخامة الرئيس كينيث كاوندا في الشؤون الدولية . وبينما نتمنى لكم كل النجاح في اضطلاعكم بمسؤولياتكم الشقال ، اود ان اؤكد لكم كامل تعاون الوفد الاثيوپي في جهودكم .

أود أيضا أن أفتم هذه الفرصة لكي أعرب عن تقديراتي لقيادة الرشيدة الفعالة التي هيأها سلفكم الموقر الرئيس أيويكا مثل بنبا .

كما أننا نرحب ببروني دار السلام في أسرة الأمم المتحدة .

ما برح السعي من أجل السلم والتقدم والعدالة أكثر العوامل ثباتا في تاريخ

البشرية . وليس بوسع مرحلة التنمية التي بلغتها المجتمعات ولا تفردا بهوية ثقافية معينة أن يغيرا بصورة دائمة هذا المظم الذي لا سبيل الى تغييره والذي ينبع من أعناق الضمير الانساني . والواقع أن نهل الروح هذه ما زال هو المحرك لأفكار وأعمال الغالبية العظمى من الجنس البشري .

الا أن التاريخ لم يكن أبدا ذا بعد واحد . ان سعي الغالبية العظمى من

شعوب العالم الى تحقيق الأهداف السامية وهي السلم والتقدم والعدالة قد طرسته على مر التاريخ أقلية تنتهج بأنانية سياسة السيطرة والقمع والنهب . وهذه الأقلية تعتبر العدوان والتدخل والحرب أدوات مشروعة لتحقيق سياستها المقيتة . والواقع أن تاريخ العالم كان وما زال ، الى حد كبير ، انعكاسا للصراع بين هاتين القوتين المتعارضتين .

ويمثل الانتصار على الفاشية والنزعة العسكرية في عام ١٩٤٥ معلما بارزا في عطية الصراع المستمرة هذه بين الخير والشر . ان اقامة منظمة الأمم المتحدة في نفس السنة لا يجسد فحسب وحدة المقصد التي تجلت دون لبس في الجهود المشتركة للجنس البشري ضد الفاشية والنزعة العسكرية وانما يمثل أيضا عالمية آمال ومطامح شعوب العالم في السلم والتقدم والعدالة .

وهذا الطابع العالمي الذي تتسم به القيم الانسانية المقدسة هو الذي التزمنا بحمايته

وتعزيزه عندما قلنا في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة " نحن شعوب الأمم المتحدة " ، قد أعلننا عن عزمنا الثابت على أن نضع حدا للحرب وأن نحافظ على كرامة الفرد وقدرته وأن نحقق العدالة وأن ندفع بالرفعي الاجتماعي قدما . وبهذا أصبحت الأمم المتحدة مستودعا للغرائز النبيلة للجنس البشري والممثل الوحيد لضميره الجماعي .

وفي هذا الصدد ، وفي عشية الذكرى السنوية الأربعين لقيام الأمم المتحدة أرى أن من واجبي أن أؤكد مرة أخرى التزام اشيوييا الذي لا يتزعزع بمقاصد ومبادئ الميثاق ويهدف زيادة تعزيز الأمم المتحدة بوصفها المحفل العالمي الوحيد للمواثمة بين أعمال الدول في بلوغ الأهداف الأساسية وهي السلم والتقدم والعدالة .

إننا إذ نستعرض الحالة الدولية الراهنة ، نجد أن الجانب الأكبر من العالم في سنة ١٩٨٤ م زال يواجه نفس المشاكل التي شغلت الأمم المتحدة لعدة عقود . فسباق التسليح والمشاكل الاقتصادية الدولية والتحديات التي تمثلها العنصرية والفصل العنصري ومسألة استقلال ناميبيا ومشاكل الشرق الأوسط على سبيل المثال لا الحصر كل هذه مازالت مشاكل نعاني منها . وإن بقا هذه المشاكل وغيرها من المشاكل الدولية دون حل حتى الآن لا يمكن أن يعزى كما يزعم البعض إلى مطالب في الأمم المتحدة ولكنها تعزى ، إلى حد كبير ، إلى الخلل الحاصل في النظام الدولي القانوني والسياسي والتجلي في تصرف بعض الدول الأعضاء التي تنتهك بصورة متزايدة قواعد ومعايير القانون الدولي وتتجاهل باستمرار الأمم المتحدة بوصفها المحفل العالمي لحل المشاكل الدولية .

إن مشكلة الجنوب الأفريقي التي تكمن جذورها في الرغبات الفرائزية الدنيا للقلعة في السيطرة على الغالبية والتي ما برحت تؤرق ضمير الانسانية لوقت طويل هي مثال على ذلك . فنظام بريتوريا العنصري ، بمساعدة وتحريض من حلفائه الامبرياليين ، يواصل بعناد احتلاله فير المشروع لناميبيا . وما زالت خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا كما هي واردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) حبرا على ورق . وما يثير شديدا انزعاجنا واحساننا بالاحباط أن نظام الفصل العنصري وحلفائه ولا سيما حكومة الولايات المتحدة ، في الوقت الذي يكتفون فيه سلبهم للموارد البشرية والمادية لناميبيا مازالوا يثيرون مسائل لا صلة لها بالموضوع من أجل تأخير ممارسة الشعب الناميبي لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني . وفي الوقت نفسه ، فانهم يبذلون كل جهد ممكن سعيا للحصول على مجموعة من العملاء الذين يمكنهم أن يكللوا دوام دورهم المسيطر فسي شؤون ناميبيا بعد نيل الاستقلال .

وط من شك في أن هذه المحاولات الفاشلة من جانب العنصريين والاستعماريين والاستعماريين الجدد سوف يحبطها شعب ناميبيا البطل بقيادة مثله الشرعي الوحيد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) .

وفي جمهورية جنوب افريقيا نفسها يبذل النظام العنصري قصارى جهده لتعزيز نظام الفصل العنصري البغيض . وفي الوقت الذي ينكر فيه نظام الفصل العنصري على الجماهير الافريقية حقوقها الانسانية وحريتها الاساسية فان هذا النظام يسعى الى اغراء السكان " الملونين " والاسيويين بحيل " دستورية " و " اصلاحات سياسية " لا معنى لها . واثيوبيا مقتنعة بأن الحيلة الامبريالية القديمة قدم الدهر " فرق تسد " التي تعارضها الغالبية العظمى من السكان في جنوب افريقيا بما في ذلك الملونون سوف يرفضها المجتمع الدولي رفضا تاما .

ولا يكفي نظام بريتوريا بممارسة التدابير القمعية ضد السكان الافريقيين بل يقوم ، دون عقاب وعلى نحو متكرر ومعتمدا على الدعم الكامل من حلفائه الامبرياليين ، بالعدوان المسلح على دول خط المواجهة ولا سيما انغولا وموزامبيق . وهذه الدول ذاتها هي ضحية للتخريب وزعزعة الاستقرار من جانب نظام بريتوريا الذي يرسل الى اراضيها المرتزقة والخونة والعملاء لاجداث الموت والدمار .

وفي منطقتي بريتوريا وأصداقائها أن العدوان المسلح وزعزعة الاستقرار ضد دول خط المواجهة لها ما يبررها بوصفها بحثا حقيقيا عن السلم والاستقرار في المنطقة . لذلك فان المجتمع الدولي يدرك أن هدف هذه السياسة التي يتبعها نظام الفصل العنصري وحلفاؤه ما هو الا كسب الوقت لصالح بريتوريا والحصول على فترة تلتقط فيها أنفاسها من الكفاح المسلح الذي تخوضه سوابو ببسالة في ناميبيا وحركات التحرير الوطني ، ولا سيما المؤتمر الوطني الافريقي ، في الجنوب الافريقي .

وفي البيان الختامي الصادر عن مؤتمر قمة خط المواجهة المنعقد في أروشا بجمهورية تنزانيا المتحدة في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٤ ذكر بوضوح :

" ان السلم يتعارض مع العنصرية والاستعمار . . . ولا يمكن للقوة العسكرية ولا للمؤامرات السياسية الخبيثة . . . أن تهزم فكرة الحرية والمساواة العنصرية " .

ونحن في اشيويلا نأمل مخلصين أن هذه الحقيقة التاريخية البديهة سوف تأبه بها هذه البلدان القليلة التي ترى أن قلعة الفصل العنصرى هي حليفها الطبيعي وهي معقل الحضارة الغربية . بيد أنه ما يثلج الصدر أن نلاحظ أن المجتمع الدولي ما زال ينظر الى الفصل العنصرى باعتباره جريمة ضد الانسانية وما زال يرفض الاحتلال غير المشروع لنايبيا والعنصرية المؤسسية في جنوب افريقيا .

وفي الوقت الذى نجد فيه أن حكومة وشعب اشيويلا يتعهدان بمضاعفة جهودهما لتقديم المساعدة المعنوية والمادية لسوابو ولحركات التحرر في جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي فانهم يناشدان جميع الدول ذات النية الحسنة بأن تفعل نفس الشيء حتى تنتصر شغلة الحرية والمساواة العرقية بالكامل في جنوب افريقيا ونايبيا . والأم المتحدة كذلك لا يمكن أن تستمر الى ما لا نهاية في الاكتفاء باعلانات الادانة بل ينبغى أن تعتمد وتطبق عقوبات الزامية ضد النظام العنصرى حتى يتم تنفيذ خطة الأمم المتحدة في نايبيا ، والس أن يتم تقطيع أوصال الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . وفي الوقت نفسه ينبغى تقديم كل المساعدات الممكنة لدول خط المواجهة لتمكينها من اعادة بناء اقتصاداتها والدفاع عن سيادتها وسلامتها الاقليمية * .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أوجوي (توفو) .

كما يحدونا الأمل في ان تدرك تلك البلدان التي استضافت السيد بوتنا في عواصمها مؤخرا لمساعدة بريتوريا على الخروج من عزلتها ، انه لا يمكن لأى قدر من أنشطة العلاقات العامة أو التمثيليات الدبلوماسية ان يغير الطبيعة الحقيقية لنظام الفصل العنصرى البغيض . ونأمل أيضا ان تتخلى حكومة الولايات المتحدة عن سياستها التي تربط بين تنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا وانسحاب القوات الاممية الكوبية من أنغولا . فقد باتت هذه السياسة أداة لتعويق استقلال ناميبيا . ولا بد ان ندرك ان تعويق الاستقلال ، فيما يتعلق بشعب ناميبيا ، معناه انكار الاستقلال .

وبالاضافة الى المشاكل المستعصية على الحل في افريقيا الجنوبية ، هناك تحديات أخرى خطيرة كمسألة الصحراء الغربية والنزاع في تشاد اللذين يواجهان افريقيا اليوم . وعلى الرغم من الطبيعة المعقدة والحساسية لهاتين المشكلتين ، فان البحث عن حلول من جانب الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية وغيره من الزعماء الافريقيين مازال مستمرا . غير أنه لم يتسن حتى الآن احراز أى تقدم نحو حسم مشكلة الصحراء الغربية نتيجة للصعوبات التي يصطدم بها تنفيذ أحكام القرار ١٠٤ لمؤتمر القمة التاسع عشر لمنظمة الوحدة الافريقية . وتتوقع اثيوبيا ان تكسر الدورة القادمة لجمعية رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية طوق هذا الجمود وتحل هذه المشكلة .

اما فيما يتعلق بالحالة في تشاد ، فاني أرحب بالاتفاق الموقع بين فرنسا وليبيا ، واناشد اشقاءنا التشاديين من اغتنام هذه الفرصة لتحقيق المصالحة الوطنية والسلم والرخاء في بلدهم .

وعلاوة على المصاعب التي تواجهها افريقيا في الحلبة السياسية تجد القارة نفسها حاليا في قبضة أحوال اقتصادية واجتماعية مزعجة لا تقل عن تلك المصاعب خطورة . والحالة المحزنة في افريقيا الآن ليست ظاهرة مفاجئة وانما نتيجة للمؤثرات التراكمية لعدد من العوامل المعاكسة التي تعاني منها المنطقة . فالجراح التي خلفها الاستعمار في البلدان الافريقية والنهب والتخريب اللذان مارسهما الاستعمار الجديد بأشكاله المختلفة ، أثمرت على امكانيات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في افريقيا .

فأفريقيا اليوم تعاني ، من ناحية ، من أوجه القصور الهيكلية الداخلية والخارجية ، التي تشمل بشكل خاص تباطؤ النمو الاقتصادي ، وأشكال الجمود الاقتصادي الشامل ، وتعاني من ناحية أخرى ، من الآثار المدمرة للكوارث الطبيعية كاستمرار الجفاف ، والزوابع المتكررة ، والزلازل والفيضانات . فالأزمة الاقتصادية والاجتماعية الحالية في القارة تتضمن بعدد هامين هما : حالة الطوارئ التي تشكل تهديدا مباشرا للبقاء البشري ، والمشاكل الهيكلية المحلية والدولية عميقة الجذور التي أحببت حتى الآن ، ولا تزال تحبط ، جهود التنمية الافريقية .

ان القاء نظرة سريعة على البيانات الاقتصادية والاجتماعية الدولية يوقفنا على ان دول افريقيا قد تعرضت لوطأة الانتكاس الاقتصادي العالمي بكل آثاره . فالانتكاس الذي اجتاح الاقتصاد العالمي في السنوات القلائل الأخيرة كانت له آثاره على الاقتصادات الافريقية . كما ان الشهور المصاحبة له كانخفاض أسعار السلع الأساسية وزيادة الحمائية ومعدلات التبادل التجاري غير المواتية والمعجز في موازين المدفوعات وانخفاض المساعدة الانمائية الرسمية وتعاقد الديون الخارجية ، كانت لها آثار سلبية على رفاهية شعوب افريقيا واحتمالات نموها في المستقبل . ونتيجة لذلك ، فان معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي انخفض بما يقرب من ٣٠٠ في المائة من ٤٤ في المائة في ١٩٨٠ الى ١١ في المائة في ١٩٨٢ ، ولا بد ان يؤكد ان هذا يقل كثيرا عن معدل زيادة السكان . كما ان متوسط الناتج الفردي في ١٩٨٣ انخفض بمعدل ١٠ في المائة بالمقارنة الى ١٩٨٠ .

اما أداء افريقيا في قطاع التجارة الدولية فلم يحقق الكثير هو أيضا . فانهييار أسعار السلع الأساسية التصديرية الرئيسية قلل بشكل حاد من حصائل العملة الأجنبية . وانخفضت قيم الصادرات في ١٩٨٣ بنسبة ٣٢ في المائة عن معدل ١٩٨٠ . وخسرت افريقيا أكثر من بليون دولار من صادراتها من خمس سلع أساسية رئيسية وحدها أثناء الفترة ١٩٧٩-١٩٨١ نتيجة للانخفاض المستمر في أسعار المواد الخام . وقد أدت هذه

الظاهرة الى تفاقم العجز في موازين المدفوعات ، فبلغ ٢٤٧٢ بليون دولار في ١٩٨٢ لا فريقيا في مجموعها .

والحقيقة المحزنة أن هذا التردى المستمر في حواصل العملة الأجنبية الذي اقترن بجمود تدفق المساعدة الانمائية الرسمية جعل افريقيا في حالة لا تستطيع ان تحصل فيها على دخل اضافي يكفي حتى لتغطية تكاليف خدمة الديون ، ناهيك عن الاضطلاع ببرامج انمائية جديدة . والواقع ان رصيد الدين الخارجي المستحق الدفع من البلدان الافريقية ارتفع من ١٤٣ بليون دولار في ١٩٨٢ الى ١٥٠ بليون دولار في نهاية ١٩٨٣ . وهذا المبلغ يمثل ١٨٠ في المائة من قيمة البضائع والخدمات التي صدرتها القارة في نفس السنة . كما ارتفعت تكاليف خدمة الدين الخارجي الى ٢٢٤ في المائة من مجموع قيمة البضائع والخدمات المصدرة بالمقارنة مع ١٠ في المائة في ١٩٨٠ .

والأسوأ من ذلك الانخفاض الحاد في صافي تدفق الرأسمال من ١٤٢ بليون دولار في ١٩٨٢ الى ٧٨ بليون دولار في ١٩٨٣ ، مما أرغم البلدان الافريقية على الالتجاء الى الاقتراض التجاري بأسعار فائدة مرتفعة .

وكما قلت من قبل ، ان كانت تركة الهيكل الاقتصادي التي ورثتها القارة من الاستعمار من العوامل الرئيسية التي تسببت في المشاكل الاقتصادية الحالية لا فريقيا . فالبلدان الافريقية كانت مرغمة ، بعد نيلها الاستقلال السياسي ، على مواصلة الأنماط الانمائية الاقتصادية السابقة للاستقلال التي كانت تقوم في الأغلب على انتاج وتصدير مجموعة صغيرة من المنتجات الزراعية والمعدنية . هذه القاعدة الاقتصادية الضيقة والاعتماد على الأسواق الخارجية أبقيا مستوى تنمية القدرات اللازمة من الهياكل الأساسية وغيرها من العوامل المؤثرة في مرحلة أولية في أغلبية بلداننا .

وهكذا فان الوعكة المتزايدة في اقتصادات البلدان الافريقية ليست بأية حال نتيجة ظاهرة دورية بسيطة ناجمة عن الانتكاس العالمي الحالي ، بل أقول أنها نتيجة لأوجه الخلل الهيكلي الموروثة عن الاستعمار .

لذلك يتطلب علاج المشاكل الغورية الملحة التي تواجه القارة اتخاذ تدابير تعالج الأسباب الجذرية لتلك المشاكل . وهذه التدابير يجب ألا تقتصر ، في رأينا ، على احتواء الأزمات الآتية من خلال تدابير مؤقتة ذات طابع تفاعلي على سبيل سد الخانة بل يجب أن يكون العلاج متجها الى التغلب عليها بخلق الظروف الملائمة لنمو قوى .

والى جانب الأزمة الاقتصادية الحرجة وبالإضافة اليها ، تواجه افريقيا اليوم شبح الجفاف والتصحر . فقد اتسع نطاق الجفاف الذي كان في أوائل السبعينات قاصرا على بلدان السهل السوداني القليلة ، فشم الآن مناطق أخرى في افريقيا وألحق ضرا كبيرا بأكثر من نصف الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية . ذلك الجفاف المستمر واسع النطاق أدى الى تدهور البيئة والتصحر التدريجي . وبذلك تحولت ملايين الهكتارات من الأراضي التي كانت بالأمس منتجة وخصبة الى أراض بور نتيجة للتصحر .

وبسبب ذلك أصبح معظم البلدان الافريقية التي كانت تتمتع ذات يوم بالاكتمال الذاتي مستوردا صافيا للأغذية ينفق ٢٥ في المائة من مجموع المعونة التساهلية التي تتدفق الى القارة على مشتريات الأغذية . واذ ما استمر الاتجاه الحالي ستستمر قيمة الواردات الغذائية في التصاعد ، وقد تستحوذ على ٦٠ الى ٧٠ في المائة من مجموع المعونة التساهلية والقروض ، مما يؤدي الى تقويض الأنشطة الانمائية . والواقع ، ان الحالة أصبحت حرجة الى حد انه بات متعينا التخلي مؤقتا عن معظم مشاريع التنمية الاجتماعية - الاقتصادية أو كلها تقريبا . والواقع ان هذا الجفاف المستمر بجانب اعاقته جهودنا الانمائية ، بات يشكل خطرا طويلا الأجل على بقاء الشعوب الافريقية ذاته ويهدد بقاء حضارتها .

وكما تعلمون جميعا ، فان اثيوبيا احدى البلدان التي ابتليت بالجفاف الحالي . ولن آخذ الكثير من وقت هذه الجمعية الموقرة الثمين لتوضيح الحالة الرهيبة السائدة التي يجد فيها ما يزيد على ٥ ملايين من مواطني بلدي أنفسهم يواجهين بخطر المجاعة نتيجة للجفاف المستمر الطويل الذي عانى بلدي منه منذ أوائل السبعينات . وقد حاولت حكومتي أن تجعل أعضاء هذه الجمعية العامة والمجتمع الدولي بأسره على علم تام بمأساة ضحايا الجفاف في اثيوبيا . وفي هذه المرحلة ، أود فقط أن أؤكد حقيقة ان الحالة الراهنة بالغة الخطورة والأثر التراكمي للجفاف في الماضي بلغا حدا جعل الشعب الاثيوبي في حاجة الى مساعدة دولية ملحة وضخمة النطاق .

وفي هذا الصدد ، أود ان أعرب عن امتنان شعب اثيوبيا وحكومتها الصادق لكل الحكومات المانحة والوكالات المتخصصة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة ، وكذلك الوكالات الطوعية لاهتمامها الانساني وما قدمته من مساعدة غوثية .

واسمحوا لي في هذه المرحلة ان أشيد اشارة خاصة بالأمين العام للأمم المتحدة السيد خافيير بيريز دي كوييار لمبادراته الرامية لتوجيه انتباه المجتمع الدولي الى الحالة المتأزمة في افريقيا ، وجهوده الرامية الى وضع نهج متسك ومتكامل لحل هذه الأزمة . كما تشعر اثيوبيا بالامتنان أيضا ازاء تقرير الأمين العام الخاص بالحالة الاجتماعية والاقتصادية المتأزمة في افريقيا ، والذي يعطي صورة مفصلة وواضحة عن الحالة الافريقية بما في ذلك تقييما محددا للاحتياجات الطارئة في أكثر البلدان تضررا ، وذلك في اطار متكامل للتنمية الافريقية . ونأمل أن تحظى هذه الوثيقة ، خلال مداوات هذه الجمعية ، بالانتباه الذي تستحقه عن جدارة ، وتحظى بالاستجابة الضرورية من جميع أعضاء المجتمع الدولي باتخاذ تدابير ملموسة .

ونحن في افريقيا لم ندر ولسنا في الاستجابة لهذه الأزمة مستخدمين كل الوسائل والموارد المتاحة لنا . وهذا بالطبع ينبغي عمله لأننا ندر ان المسؤولية الأساسية للتنمية منطقتنا تقع على عواتقنا نحن . الا انه لا يمكن - واقعا - ان ينتظر من افريقيا ان تعالج

هذه الحالة بعفدها ، نظرا لحجم المشكلة وتعقدتها . ففي بعض الحالات ، يتجاوز بعض جوانب الأزمة الافريقية قدرة البلدان الافريقية وامكانياتها ، منفردة أو مجتمعة . والعديد من العناصر الأساسية لازمتنا واقعاما تحت سيطرة الطبيعة أو في حلبة العلاقات الاقتصادية الدولية . وفي كلتا الحالتين ، تظل قدرة افريقيا على التأشير أو التغيير الحاسم لمسار الأحداث محدودة للغاية كما هو واضح .

وبالرغم من ذلك ، لم نتقاعس عن محاولة التوصل الى حلول . وبالفعل ، لم يقتصر تناول هذه المشكلة على الدورة العادية الأربعين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية ، بل ان الدورة التاسعة عشرة للجنة الاقتصادية لافريقيا ، والمنعقدة في أديس أبابا من ٢٤ لغاية ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٤ ، لمتابعة قرار دورة مجلس الوزراء ، اعتمدت أيضا مذكرة خاصة بشأن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا . وقدمت المذكرة الى الدورة العادية الثانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة المنعقدة عام ١٩٨٤ ، على أساس الاقتناع بأن النظر فيها سيؤدي الى اتخاذ تدابير ملموسة من جانب المجتمع الدولي . وفي هذه المذكرة ، وكذلك في اعلان أديس أبابا بشأن المديونية الخارجية لافريقيا والذي اعتمده وزراء المال الأفارقة ، اعلنت افريقيا رأيها الجماعي بشأن الأزمة ، وتوصلت الى توصيات محددة فيما يتعلق بالدور الذي تتوقعه من المجتمع الدولي .

الا ان مناقشة المجلس الاقتصادي والاجتماعي انتهت ، بالرغم من أنه أبدي تفهما للأزمة الافريقية وتعاطف معها ، دون التوصل الى أي اعلان متفق عليه . وآمل أن تنجح الدورة التاسعة والثلاثون للجمعية العامة فيما أخفق فيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، فستخرج باعلان يتعهد بالدعم الكامل من جانب المجتمع الدولي للعمل على حل أزمة افريقيا الاقتصادية ، على أساس المقترحات الواردة في المذكرة الخاصة التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لافريقيا . ويحدوني الأمل أيضا أن يبدي المجتمع الدولي التزامه الحقيقي بتكلمة الجهود التي تبذلها البلدان الافريقية لمواجهة تحدي البقاء وتحدى التنمية على حد سواء . ان احتياجات البلدان الافريقية فيما يتعلق بالمساعدات

الانمائية والمساعدات في حالة الطوارئ معروفة تماما . لكن ما تحتاج اليه هو وضع اطار محدد لتلبية هذه الاحتياجات .

غير انه لا يمكن الا ان يتساءل المرء عما اذا كان سيمكن وضع ذلك الاطار في ظل اوضاع النظام الاقصادى الدولى المجحف السائد الذى يواجه بدوره أزمة خطيرة . وفي حقيقة الأمر ، مازال النظام الاقصادى الدولى الحالى مصدرا للقلق العميق ، ليس فقط بسبب ما له من آثار مدمرة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية لشعوب البلدان النامية ، بل وسبب التوتر الذى يولده بين البلدان والذى يؤثر سلبا على السلم والأمن العالميين . وفي حين أن الأزمة الحالية تتطلب حكمة متصفة بالشجاعة وحوارا بناه فضلا عن جهود ابداعية جماعية ، فان الافتقار الى الارادة السياسية من جانب البلدان المتقدمة أعاق القيام بالمحاولات المشتركة اللازمة لايجاد حلول للمشكلات الاقتصادية العالمية . وبدلا من ذلك ، يبدو ان العالم النامي أخذت تساوره الشكوك وعدم الثقة ، وبدأ ينكفئ في ميوله الى الداخل ، وهو ما يشكل منتهى الخطورة .

وعلى مدى ثلاثة عقود تقريبا ، ظلت البلدان النامية توجه نداءات مستمرة من أجل تحقيق الرخاء المشترك ، وأيدت اعادة هيكلة النظام الاقصادى الدولى الحالى غير العادل . ومع ذلك ، لقيت الجهود الرامية الى ايجاد تعديلات هيكلية في النظام ، والى اتخاذ تدابير لتخفيف ظروف البلدان النامية ، لاقى مقاومة عنيدة من جانب بعض البلدان المتقدمة .

وقد أدى هذا العجز عن القيام بعمل فعال مشترك لمعالجة الحالة العالمية المفزعة الراهنة الى مزيد من التفاقم في المناخ الاقصادى العالمى . وفي هذا الصدد ، ينبغى ان ندرك أنه في كل مرة يقصر فيها المجتمع الدولى دون اتخاذ تدابير تتكافأ وخطورة المشكلة ، لا تتأثر من جراء ذلك البلدان الفقيرة وحدها ، بل والبلدان الغنية أيضا . ولذا ستواصل اثيوبيا حث المجتمع الدولى على اتخاذ تدابير جريئة وملموسة بغية انشاء نظام اقصادى دولى جديد . فتكافل الأمم يجعل من الحتمى ان يواجه هذا

التحدى العالمي باستجابة شاملة . ويحدونا أمل وطميد ان تعيد مراكز القوة الاقتصادية المعنوية تقييم موقفها الحالي ، وتأخذ بعين الاعتبار ان التدابير الاخلاقية والفعالية وحدها هي الكفيلة بايجاد الظروف الايجابية اللازمة لتحقيق تعاون مفر تفوق ثماره المزايا قصيرة الأجل لأوضاع التسيد الراهنة .

وفي حين يزرع البؤس والفقر على كواهل الغالبية العظمى من البشرية ، تنفق البلايين من الدولارات والملايين من ساعات العمل كل يوم على انتاج أسلحة الدمار الشامل واختبارها وتكديسها . وليس هناك ما هو أوضح من ذلك دليلا على ان العالم قد فقد اتجاهه الأخلاقي .

فبالرغم من المعارضة الموحدة من جانب غالبية البشرية لسباق التسلح النووي مازالت منظومات جديدة من الأسلحة النووية الأشد فتكا والأكثر دقة تنتج وتنتشر في مناطق عديدة من العالم بغية الحصول على تفوق نووي وبالتحديد تفوق القدرة على توجيه الضربة الأولى ، مما يؤدي الى ازدياد خطر اندلاع الحرب .

فالمسيرة الرهيبة نحو المجابهة النووية لتي ستكون فيها نهاية العالم ازدادت سرعة في العام الماضي عن الذي قبله ، وتسارعت أكثر في العام الحالي عما كانت عليه في العام الماضي . وواقع الأمر ، ان الخيبة النووية حول عنق البشر تزداد احكاما كل يوم . ولذا فان السعي من أجل السلام ونزع السلاح أصبح البند الأساسي على جدول أعمال البشرية اليوم . لكن السلام لا يمكن صنعه كما تصنع السلعة . فهو نتاج للتفكير الاخلاق والمناقشة المنطقية واقتدار رجال الدولة متى هدفت هذه الأمور كلها الى الابقاء على آدمية الانسان والحفاظ على حضارته .

ولذلك فاني أناشد مرة أخرى ، بالنيابة عن اثيوبيا حكومة وشعبا ، الضمير والحس العام النبيلين لجميع أولئك المعنيين بوقف ، هذا الاسراع الأعمى صوب المحرقة النووية بل وعكس مساره ، والانضمام بدلا من ذلك الى بقية الانسانية في السعي المشترك نحو مستقبل أفضل .

وبالاضافة الى هذا الخطر النووي ، فان زيادة تسليح الفضاء الخارجي والمناطق التي لا تزال سلمية حتى اليوم في العالم يشكل مصدرا لانشغال غالبيتنا . ونحن في اثيوبيا قلقون بصفة خاصة بسبب تكثيف الأنشطة العسكرية في منطقة المحيط الهندي . ورغم الاعلانات والقرارات العديدة التي اعتمدها الأمم المتحدة وبلدان عدم الانحياز ، لا تزال منطقة المحيط الهندي بعيدة عن أن تكون منطقة سلم . وبالفعل ، فانها تتحول بطريقتة متزايدة الى منطقة عسكرية .

ان وجود القوات العسكرية ، وانشاء القواعد العسكرية الامبريالية والحصول على التسهيلات العسكرية وانشاء القيادات والهياكل العسكرية واستعراض العضلات العسكرية عن طريق التدريبات العسكرية المزعومة ، أمور لا تشكل خطرا على أمن الدول الساحلية والمغلقة فحسب ، بل وتؤدي الى تردى العلاقات بين الأمم داخل المنطقة وخارجها ، مما يهدد السلم والأمن الدوليين . ونعتقد أن هذا النهج الخطير المتمثل في اضافة الطابع العسكري على المنطقة لا بد من وقفه وعكس مساره . وفي هذا الصدد ، نعتقد أن عقد المؤتمر الدولي الذي طال انتظاره في كولومبو ، بسري لانكا ، يمكن ان يقدم اسهاما ايجابيا صوب هذا الهدف .

ان المفارقة المتمثلة في القول بأن عدم نشوب حرب لا يعني وجود السلم تزداد اتضاحا اليوم أكثر من أي وقت مضى ، والمثال الصارخ على ذلك الحالة في الشرق الاوسط فالهدوء الذي يخيم على الشرق الأوسط اليوم هدوء ظاهري وليس حقيقيا ، لأن السبب الحقيقي لجميع الصراعات في المنطقة لا يزال قائما . والموقف الثابت لاثيوبيا منذ أمد طويل هو أن أي حل لن يكون دائما مقابلا للتحقق ما لم يعترف بالحق الشرعي للشعب الفلسطيني في اقامة دولة مستقلة على أرضه .

وبناءً عليه ، تجد اثيوبيا لزاما عليها أن تكرر مطالبتها بممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير ، وتعرب ، تحقيقا لهذه الغاية ، عن تأييدها لعقد المؤتمر الدولي بشأن السلم في الشرق الأوسط الذي ستشارك فيه منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، على قدم المساواة مع جميع الأطراف المعنية الأخرى .

وكما هي الحال في الشرق الأوسط ، فإن الهدوء في قبرص وشبه الجزيرة الكورية وكل مكان آخر هدوء مخادع . فقبرص لا تزال مقسمة . وحيث أن التطورات الأخيرة لا تدعو الى التفاؤل ، فاننا نناشد جميع القبارصة بالعمل على اقامة قبرص موحدة ، مع الاحترام الكامل لاستقلال ذلك البلد وسيادته وسلامته الإقليمية ووضع غير المنحاز . وفي هذا الصدد ، نشير مع التقدير الى جهود أميننا العام الذي نؤيده ونشجعه .

وعلى النقيض من قبرص ، نجد ان التطورات الأخيرة في لبنان تعتبر من الأمور المشجعة . ونحن نرحب باقامة حكومة المصالحة الوطنية في لبنان ونتمنى لشعب هذا البلد الصديق الوحدة والسلم والرخاء .

أما بالنسبة للحالة في شبه الجزيرة الكورية ، فتؤكد اثيوبيا من جديد تأييدها لاعادة التوحيد السلمي للشعب الكوري دون أى تدخل اجنبي . وفي هذا الصدد ، نعتبــــر ان المحادثات الثلاثية المقترحة ذات فائدة قصوى وان الحاجة الى انسحاب جميع القوات الاجنبية من المنطقة أمر له الحاحية بالغة .

ولا تقل الحاحية عن ذلك الحاجة الى وضع حد نهائي للحرب الدائرة بين ايران والعراق ، تلك الحرب التي يشهد فيها العالم أهوال وفظائع الحرب عبر الاعوام الاربعة الماضية . ويتعين على الطرفين وقف جميع الأعمال العدائية والسعي الى ايجاد حل سلمي لخلافتهما .

وفيما يتعلق بالحالة الخطيرة القائمة في أمريكا الوسطى ، في جنوب الاطلسي وجنوب غربي آسيا وجنوب شرقها ، فان موقف حكومة بلادي معروف تماما . ومع ذلك ، لا يسعنا الا أن أعرب عن انشغال وسخط اثيوبيا البالغين ازاء الحالة في امريكا الوسطى ، حيث تتعرض دولة نيكاراغوا الحقيقية للعدوان من الخارج والتخريب في الداخل وذلك بمساعدة عنيفة من قبل حكومة الولايات المتحدة .

وفي معرض الاعراب عن تأييد اشيوميا وتضامنها مع شعب نيكاراغوا الشقيق الباسل وحكومته ، أطالب حكومة الولايات المتحدة مرة اخرى ان تكف عن أعمالها العدائية ازاء الثورة الساندينية وان تتضمن بدلا عن ذلك الى العملية السلمية التي شرعت فيها مجموعة كونتادورا وسارت فيها بحكمة ومثابرة كبيرتين .

وقبل ان أختتم بياني ، اسمحوا لي أن أطلع الجمعية بايجاز على التطورات الاخيرة الجارية في بلدى . كما يذكر جميع الأعضاء ، مضت عشرة اعوام الآن منذ قامت الثورة الاشيومية باجراء تغييرات أساسية في النظام السياسي والاقتصادى والاجتماعي للأمة . لكن معظم هذه الأعوام الحافلة لم يكن يسودها الهدوء الذى كان يمكن لنا أن نكرس في ظله جميع طاقاتنا من أجل تحقيق أهدافنا المرجوة المتمثلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

فلقد انفتحت هذه الاعوام الى حد كبير ، وفي تواز مع عملية اعادة تشكيل مجتمعنا ، فسي الدفاع عن مكاسب ثورتنا والسلامة الاقليمية لوطننا الأم . وبالرغم من هذه الشواغل ، أحرز تقدم ملموس في تعزيز الهياكل الأساسية الاجتماعية في بلدنا وتحسين رفاهية جماهيره .

والانجازات التي تحققت خلال الأعوام العشرة الأخيرة في مجال تخليص اشيوميا من الأعداء المزمين للبشرية : الجهل والفقر والمرض ، تعتبر مصدر ارتياح خاص للشعب الاشيومي واليوم ، تختفي آفة الامية بسرعة من بين شعبنا . ويكتسب السعي الى توسيع نطاق التعليم والعناية الأولية بالصحة زخما قويا . كما تعطى أولوية كبرى للتنمية الزراعية والصناعية من أجل تزويد شعبنا لا بالحاجات الأساسية للحياة فحسب ، بل وبمستوى أعلى من الرفاهية المادية والروحية لتحقيق طاقته الانسانية تحقيقا تاما . وبالفعل ، فان هذا هو حجر الزاوية في خطة التنمية للسنوات العشر التي اعتمدها منذ شهر مضى المجلس التأسيسي لحزب العمال في اشيوميا .

وفي اشيوميا اليوم ، نجد أن هناك ضمنا تاما لحقوق الانسان الأساسية لكل مواطن وهذه الحقوق لا تكفل بالوسائل السياسية والقانونية فحسب ، بل وتعززها بثبات اشكال التقدم الهيكلية التي ينظمها ويعبئها شعبنا للمشاركة الفعلية في الحياة الوطنية للبلد . وتعتبر الديمقراطية ذات القاعدة الشعبية العريضة التي لم تكن معروفة لنا في الماضي ، القوة

الحافزة الآن لانشطتنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تمكن الجماهير من أن تتسك بزمام مصيرها بطريقة تحقق احتياجاتها وتستجيب لتطلعاتها . وكذروة وتتويج لعملية التنظيم الوطني هذه ، أنشأ شعبنا الآن حزب العمال في اشيوييا لقيادة الثورة ومصير الأمة . ونحن على اقتناع بأن انشاء هذا الحزب واعتماد برنامج له يعزز الان الآن أكثر من أى وقت مضى التزام اشيوييا بصكوك الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وسياسات ومبادئ حركة بلدان عدم الانحياز . وسنواصل الاسترشاد بالمبادئ الأساسية القائمة على مساواة الدول في السيادة ، واحترام وحدة الدول وسلامتها الاقليمية وعدم جواز انتهاك حدود الدولة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وتسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية . ان اخفاق بعض الدول في احترام هذه القواعد الأساسية للعلاقات الدولية وسياستها القائمة على مبدأ التحررية الوحيدة والتوسع والتخريب والارهاب واستغلال الكوارث الطبيعية من أجل الغايات السياسية الذاتية والقصيرة النظر ، والدعاية المضللة والحرروب العدوانية ، هي الأسباب الأساسية في نشوب الصراعات وخلق التوتر في منطقتنا .

وحتى يزدهر السلم والاستقرار والتعاون بين الدول في منطقتنا ، من المحتوم أن يحل التعقل محل الأعمال العدائية الطائشة . ويتعين أن يستعاض عن التشدد بالامتنال لتوافق الآراء الاقليمي . ولا بد من الاحترام الكامل لصكوك الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية والاتفاقيات الدولية .

وبمرور ١٠ أعوام على ميلاد ثورتنا ، فاننا في اشيوييا ننظر الى المستقبل بمزيد من الثقة والتفاؤل ونتطلع الى العمل بعزيمة أكبر لتحقيق اهدافنا المرجوة في مجال السياسة الخارجية . ان تاريخ نضالنا المجيد ضد الاستعمار والامبريالية سوف يعزز تصميمنا على السعي الى تحقيق السلم والتعاون والتفهم في اطار منطقتنا وما وراءها .

ان جميع الذين يجرون عبثا وراء الطموح الاقليمي ولا يرون سبيلا لتحقيق قوتهم الا عن طريق اضعاف اشيوييا ، لن يجدوا أبدا أننا نغتر الى التصميم على دفع أى ثمن مهما غلا دفاعا عن وحدتنا التاريخية وسيادتنا وسلامتنا الاقليمية . لكن جميع الذين يريدون تعزيز سياستنا في التعايش السلمي وحسن الجوار سيجدوننا دائما شركاء مستعدين . وان النضال مستمر .

السيد اوبني (اوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) ؛ انه لمن دواعي الفخر والسرور لوفد بلادى ان يرى ابنا بارزا من ابنا زامبيا ، البلد الافريقي الشقيق ، يتأسس اعمال منظمنا . اننا نهني بحرارة السيد لوساكا على انتخابه لرئاسة الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة . ان صفاته الشخصية وخبرته الواسعة في الحياة العامة ومهاراته كدبلوماسي تؤهله خير تأهيل لادارة مداولاتنا . ان زامبيا ، والسيد لوساكا شخصيا ، كانا في مقدمة الكفاح الافريقي من اجل الحرية والاستقلال والكرامة الانسانية . اننا نتمنى له النجاح العظيم في الاضطلاع بمهامه الكبيرة .

ونغتتم هذه الفرصة ايضا لنشيد عن جدارة بسلفه ، السيد خورخي ايويكا ، رئيس بنما ، لقيادته الدينامية والحكيمة اثناء الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة .

كما نود ايضا ان نعرب عن عميق امتناننا للامين العام ، السيد بيريز دى كويرا ، لما يبذله من جهود لا تعرف الكلل في خدمة الامم المتحدة . لقد قام في العام الماضي مرة ثانية بدور نشط في السعي لايجاد حلول للمشاكل العالمية العديدة .

كما يسعد وفد بلادى ايضا بالغ السعادة ان يرحب بالدولة الجديدة برونسي دار السلام في مجتمع الدول الحرة المستقلة . فوجودها في الجمعية العامة دليل اخر على تحقيق احد الاهداف الاساسية التي انشئت من اجلها الامم المتحدة ، وهو القضاء على الاستعمار ، كما انه يقرب الامم المتحدة من هدف العالمية اكر فأكثر .

منذ قرن مضى ، كانت ناميبيا ولا تزال تعاني من السيطرة الاستعمارية ، اولا ، على يد الامبريالية الالمانية ، والان على يد الفصل العنصرى لجنوب افريقيا . ان الحال السائدة في ناميبيا معروفة جيدا لدى الجميع . فهي ناجمة عن السياسة الاستعمارية التي تتبعها جنوب افريقيا ومترتبة على احتلالها غير الشرعي . وهي مؤلمة بالنسبة لشعب ناميبيا الذي يعانيها ويناضل من اجل استقلاله بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، مثله الوحيد والحقيقي . وهي مؤلمة ايضا بالنسبة للدول خط المواجهة التي ظلت بسبب مساندتها للكفاح التحرري ، ضحية لاعتداءات جنوب افريقيا وما تقوم به من عمليات لزعزعة استقرار هذه الدول .

في عام ١٩٧٨ ، اتخذ مجلس الامن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي اقر فيه خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا . وقد كان هناك حينئذ امل في ان تحصل ناميبيا على استقلالها في غضون عام واحد . لكن ذلك الامل ظل خلال السنوات الست الماضية يراوغنا . ومنذ اقرار هذه الخطة كانت امال المجتمع الدولي تحبط المرة تلو المرة بسبب الاعاقعة المتعمدة لتنفيذها من قبل بريتوريا وحلفائها .

واخر مثال على عطيات الاعاقعة هذه اقدام جنوب افريقيا ، بتأييد من الولايات المتحدة الامريكية لقضية غربية على تلك المفاوضات ، هي ربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من انغولا . ونحن لا نستطيع قبول التضحية بمستقبل ناميبيا لحساب المواجهة بين الشرق والغرب . ان الاتجار بحرية الشعوب واستقلالها الوطني ليس عملاً كريهاً فحسب بل عمل لا اخلاقي ايضاً . واود ان اؤكد من جديد موقف اوغندا التي ترفض ذلك الربط رفضاً قاطعاً .

وقد اخذ النظام العنصرى يشن هجوماً دبلوماسياً جديداً يهدف بصورة مباشرة الى تجرييد سواهو من سلاحها وحرمانها من الدعم الخارجي . ويعتقد ذلك النظام انه سيستطيع في نهاية المطاف ان يحول دون انتقال السلطة الى الشعب الناميبي تحت قيادة سواهو . وتهدف المناورة ايضاً الى اكتساب الشرعية والاعتراف الدوليين لعملاء بريتوريا - وهم من يطلق عليهم اسم المؤتمر متعدد الاحزاب في ناميبيا .

والهدف الواضح الاخر لهذه الخطة تأخير استقلال ناميبيا عن طريق فرض ما يسمى بالحلول الاقليمية او الداخلية لمشاكل هي من شواغل المجتمع الدولي . وتبذل حالياً جهود ترمي لابعاد الامم المتحدة بقدر الامكان عن عطية المفاوضات . وتلجأ جنوب افريقيا في معرض الطريق لهذه الاستراتيجية لاستخدام كل الحيل للتصل من قرارات الامم المتحدة ، ولا سيما قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وعلى هذه المنظمة ان تكفل عدم حدوث ذلك .

وفي الوقت نفسه ، يخوض شعب ناميبيا بقيادة سواهو ، مثله الوحيد والحقيقي غمار نضال باسل ليخلص نفسه من نير الاستعمار . والتاريخ ، في ذلك يقف الى جانبه

واود ان اغتتم هذه الفرصة لاؤكد مرة اخرى تأييد بلادى المطلق للكفاح الناميبي من اجل الحرية والاستقلال الوطني .

ولا تزال الحالة في جنوب افريقيا متفجرة للغاية . فمع مرور كل يوم تتواتر الانباء المحزنة عن مزيد من عطيات القمع والافتقال لزعما نقابات العمال ، وتعرضهم للتعذيب الوحشي او قتلهم في السجون ، وعن احكام الاعدام التي تصدر على الوطنيين ممن يعارضون الفصل العنصرى . وما برحت سياسة " البانتوستانات " تتفد بقوة ودون رحمة . ومؤخرا ، ذكر ان احد الوزراء العنصريين في جنوب افريقيا نادى باتخاذ تدابير لتقليل عدد السكان السود في جنوب افريقيا . لقد جاءت هذه الدعوة على لسان وزير شؤون البيئة والمصائد ، السيد ساريل هاوارد ، بتاريخ ٢٢ ايار/مايو من هذا العام حين قال :

" اذا لم نستطع الحد من نمو السكان السود في هذا البلد سنواجه كارثة . ان الاحصائيات تبين انه لا بد لنا ان نحد بشدة من نمو السكان والا فاننا سنموت جميعا من العطش" .

ان شعب جنوب افريقيا ، الذى يواجه هذا النوع من انواع السياسة البربرية ، ما برح يشن كفاحا لا يكل للقضاء على نظام الفصل العنصرى . ولقد ادى التقدم الذى حققه هذا الشعب في تعبئة افراده من اجل مساندة كفاحه ، وما حققه ضد آلة الحرب التابعة لجنوب افريقيا ، الى توليد موجات من الرعب والخوف لدى الطغاة . وبسبب عجز نظام بريتوريا عن هت الرعب في قلوب هذا الشعب واجباره على الرضوخ للظلم ، يشن النظام حملة لتقويض شبكة التضامن والدعم التي تتمتع بها حركات التحرير خارج حدود جنوب افريقيا ولذلك ظلت دول خط المواجهة ضحية لعطيات مستمرة من العدوان وزعزعة الاستقرار والتدخل في شؤونها الداخلية قام بها النظام العنصرى .

وقد كانت هناك محاولات لتصوير التغييرات الدستورية المزيفة التي طبقت في تموز/يوليه الماضي بوصفها تطورات ايجابية تدعو الى الشعور بالتفاؤل . وهذه التغييرات المزعومة ينبغي ان تكشف على حقيقتها . فهي تهدف بوضوح الى هت الفرقة في صفوف

المجتمعات المقهورة وارغامها على الانضمام الى العنصريين في عطيتهم الاجرامية لتسيخ هيكل سلطة الفصل العنصرى . فبدلا من معالجة المشكلة الاساسية المتمثلة في تحريـر الاغلبية الساحقة من الشعب ، ادت التغييرات المزعومة الى تعقيد مشكلة تلك الاغلبية عن طريق تعزيز الاحكام التي تحرمها من حقوق المواطنة في بلدها .

ومن الواضح ان زيارة رئيس الوزراء العنصرى في اوائل هذا العام لعدة بلدان غربية وهي الزيارة التي تظاهر خلالها بانه رجل دولة وصانع سلام ، ترمي الى اخراج جنوب افريقيا من العزلة الدولية . وانه لمن دواعي الاسف العميق ان سمح له بالقيام بتلك الزيارات على الرغم من احتجاجات افريقيا والبلدان الاخرى المحبة للسلام . فلا يمكن لاي قدر من السفسطة ان يخفي الطبيعة الحقيقية لنية النظام العنصرى . ونحن نرفض بصورة قاطعة كل الجهود الرامية الى رد الاعتبار له .

ان عمليات زعزعة الاستقرار في الدول المجاورة ، ومخططات الاصلاحات الدستورية المزيفة لن تنقذ جنوب افريقيا من نهايتها التي تقترب حتما . والطريق الوحيد لتفادي ذلك المصير المحتوم هو ازالة هياكل الفصل العنصرى .

ان شعب جنوب افريقيا بنفسه يشن ويقود النضال التحررى في بلده . ويتعين على افريقيا والمجتمع الدولي أن يواصلوا تقديم الدعم المادى والمعنوى له حتى يتحقق النصر . وفي هذا الصدد نود أن نعرب عن تقديراتنا لدول خط المواجهة التي قدمت ، رغم الصعوبات الكبيرة ، تضحيات هائلة من أجل قضية تحرير الجنوب الافريقي .

ان اوغندا تشعر بالقلق لأن الحالة الدولية تتردى باستمرار وتبعث على التشاؤم واليأس . فيؤر التوتر لا تزال قائمة وفي الوقت نفسه تظهر نقاط تازم جديدة .

ففي الشرق الأوسط ، تكثف اسرائيل سياساتها العدوانية ضد جيرانها وضد السكان الأصليين في الأراضي العربية المحتلة وضد الفلسطينيين في كل مكان . ان قضية فلسطين هي لب مشكلة الشرق الأوسط . ومشكلة الشرق الأوسط ناشئة عن انكار اسرائيل المستمر الصارخ للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني . ولا يمكن أن يكون هناك حل دائم الا اذا مارس الفلسطينيون حقوقهم المشروعة وهذا يتضمن بين جملة أمور ، الحق في العودة الى ديارهم وحققهم في تقرير المصير في دولة خاصة بهم ، تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية . ونحن نؤيد عقد مؤتمر دولي خاص بالشرق الأوسط ، يشارك فيه الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وجميع الأطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، وفقا لما دعا اليه مؤتمر جنيف الدولي المعني بقضية فلسطين . ونناشد جميع المعنيين أن يساعدوا الأمين العام ويتعاونوا معه في جهوده في هذا الصدد .

ونحن نشعر بالقلق بسبب التوترات ، وعدم الاستقرار وعمليات زعزعة الاستقرار في امريكا الوسطى ، ونعتقد أنه يجب أن يترك لشعوب المنطقة أن تحل مشاكلها وتقرر مصائرهم بحرية دون أى تدخل خارجي . وفي هذا الصدد تؤيد اوغندا جهود مجموعة كونتادورا لايجاد حل سلمي لمشاكل امريكا الوسطى . وترحب بصفة خاصة باقرار وثيقة كونتادورا للسلم والتعاون في امريكا الوسطى ، في ٧ أيلول / سبتمبر وتعتبر ذلك العمل خطوة ايجابية نحو السلم .

وتمثل شبه جزيرة كوريا بؤرة أخرى من بؤر التوتر . وسوف تواصل أوغندا تأييد تطلعات الشعب الكوري من أجل إعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية بطريقة سلمية . اننا نرحب بالجهود الايجابية التي تبذلها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتحقيق هذه الغاية ونعتقد أن انسحاب القوات الأجنبية من المنطقة سيخلق مناخا ايجابيا صالحا للتفاوض .

وبالنسبة لقبرص ، اود أن أؤكد مرة أخرى تأييد أوغندا لسلامة أراضيها ووحدها ووضعها غير المنحاز ، كما جاء في الاعلان السياسي لقمة عدم الانحياز التي عقدت في نيودلهي . ان مصير الطائفتين مرتبط والتالي يجب مساعدتهما عن طريق المحادثات الدولية على ايجاد حل في اطار قبرص الموحدة .

ولا نزال نشعر بقلق بالغ بسبب الحرب الدائرة بين ايران والعراق . ومرة ثانية ، نناشد البلدين غير المنحازين وضع حد لهذه الحرب المأساوية المدمرة .

انني انتهز هذه الفرصة لكي اؤكد من جديد تأييد أوغندا لنضال الشعب الصحراوي من أجل تقرير المصير ، وذلك وفقا للاطار الذي وضع في مؤتمر القمة التاسع عشر لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية .

ان الازمة الراهنة في العلاقات الدولية ترجع الى حد كبير الى الحالة السائدة في العلاقات بين الدولتين العظميين الرئيسيتين . فمحادثات نزع السلاح قد اصابها الشلل ، وتصاعد سباق التسلح . وهناك حاجة ملحة اليوم اكثر من اى وقت مضى الى حوار بنّاء بين الدولتين العظميين الرئيسيتين .

ان سباق التسلح الدولي يستنفد موارد بشرية ومادية هائلة من اجل اهداف تدميرية ويستهلك موارد ضخمة نحن في أمس الحاجة اليها لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية لعصرنا وبصفة خاصة الحاجة الملحة لتضييق الفجوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة .

ان التكديس الضخم والتعزيز الهائل للأسلحة والقوات المسلحة والتنافس على التحسين الكيفي للأسلحة باختلاف انواعها ، وهي الامور التي تخصص لها موارد طائلة وتكنولوجية متطورة ، تشكل تهديدا للسلم لا يمكن التنبؤ بما يترتب عليه . ان نزع السلاح

عمل حتمي ملحّ لا بد أن يضطلع به المجتمع الدولي . ولا يسعنا إلا أن نشعر بالاحباط بسبب عدم احراز أى نتائج تفاوضية محددة في هذا الاتجاه . لذلك يدعو وفد بلادى الى استئناف المحادثات الخاصة بالأسلحة الاستراتيجية والمتوسطة المدى بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، وحظر تطوير وانتاج وتكديس ووزع الأسلحة الكيميائية ، والا سراع بابرام معاهدة لحظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي والتقدم بسرعة نحو نزع السلاح العام والكامل .

لا يزال استمرار التردى في الحالة الاقتصادية الدولية مصدر قلق عميق لوفد بلادى . فمنذ بداية هذا العقد يعاني الاقتصاد العالمي من انكماش حاد ومن عدم استقرار مادي ونقدي . ولا تزال التجارة الدولية والنمو الاقتصادي وخاصة في العالم النامي ، يتدهوران بشكل حاد . لقد انخفضت أسعار السلع الأولية ، وتدهورت بشدة معدلات التبادل التجاري مع البلدان النامية ، مثل بلدى . وزادت معدلات أسعار الفائدة والتضخم والبطالة ، بالإضافة الى الالتزامات الثقيلة لخدمة الدين . كل ذلك عجل بحوادث صعوبات حادة في بلادنا .

ولانزال على يقين من أن الحل الوحيد المتاح الذى يمكن أن يخلص الأمم الفقيرة من هذه الحالة الاقتصادية يتمثل في اعادة هيكلة نوعية للعلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية .

ان أوغندا لا تزال ملتزمة بالمطالب المشروعة لمجموعة ال ٧٧ من أجل اقامة نظام اقتصادى دولي جديد يقوم على الانصاف والعدالة . ويجب أن تبدأ دون ابطاء المفاوضات العالمية التي تستهدف ايجاد علاقات اقتصادية منصفة وعادلة على أساس الاحترام المتبادل بين الامم . ويحدونا الامل الوطيد في انه اذا ما توافرت الارادة السياسية والاعتراف بانسه لا توجد مودة بين الوفرة والفقر ، فان الامم ستأتي في العام القادم الى مائدة المفاوضات من أجل ايجاد حلول دائمة .

ان التدهور الواضح والمقلق في الظروف الاقتصادية والاجتماعية لمعظم البلدان الافريقية قد أدى الى أزمة خطيرة في التنمية في افريقيا . والسببان المباشرين لهذه الأزمة ، الجفاف الخطير ، المستمر والواسع النطاق ، والتدهور السريع في البيئة

الاقتصادية العالمية ، لقد خلق هذان العاملان أزمة لها أبعاد لا يمكن التكهن بها ويتجاوز حلها قدرة معظم البلدان الأفريقية .

ان الجفاف الذي ينتشر الآن في ٣٤ بلدا ، أخطر جفاف حدث في هذا القرن . ولقد أدى ذلك الجفاف المستمر الى نقص شديد في الغذاء ، أحدث بدوره مجاعة وتسبب في سوء التغذية بكل ما ينشأ عنها من أمراض ، كما أدى الى ضياع أعداد كبيرة من الأرواح والماشية . لقد تردت الحالة الغذائية في افريقيا الى حد خطير جعل معظم البلدان الأفريقية اليوم في وضع مأساوي أعجزها عن توفير الغذاء لشعبها . ان افريقيا اليوم تعتمد على صادرات الغذاء وعلى المساعدات الغذائية لتوفير الغذاء لنسبة كبيرة من سكانها . وبالإضافة الى ذلك تقوض الأزمة الحالية الاقتصادات الضعيفة للبلدان الأفريقية وتشكل تهديدا خطيرا لرفاهية شعب افريقيا .

ان افريقيا تعرف أن مسؤولية تنمية الاقتصادات الأفريقية تقع في المقام الأول على عواتق حكومات وشعوب الدول الأفريقية . وقد اتخذنا التدابير اللازمة لمعالجة هذه الأزمة . ولهذا السبب وجه الوزراء الأفارقة المسؤولين عن التنمية الاقتصادية والتخطيط ، نداء ملحا الى المجتمع الدولي من أجل زيادة المساعدة وذلك في مذكرة خاصة قدمت الى الدورة العادية الثانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٨٤ من أجل استكمال وزيادة الجهود الفردية والجماعية للدول الأفريقية .

لقد كانت مبادرة الأمين العام في بداية هذا العام وما أبداه من اهتمام بهذا الموضوع أمرا جاء في وقته وموضع تقدير عميق من جانب حكومات افريقيا وشعوبها . الا أن استجابة المجتمع الدولي ، وخاصة البلدان المتقدمة النمو ، كانت مخيبة للآمال الى حد كبير . وكان اخفاق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التوصل الى توافق في الآراء حول التدابير اللازمة لمساعدة افريقيا على تجنب كارثة وشيكة الوقوع مصدر قلق بالغ لوفدى . ويحدونا أمل واطمئنان في أن تعتمد الجمعية العامة في هذه الدورة التدابير اللازمة لمساعدة افريقيا في مصاعبها الاقتصادية الراهنة .

لقد حققت الأمم المتحدة انجازات كبيرة منذ قيامها . ولكن بالرغم من ذلك ، ظلت هناك مشاكل كثيرة قائمة . فما زال الاستعمار والعنصرية والاحتلال الاجنبي والسيطرة بلاليا يعاني منها الجنوب الافريقي والشرق الأوسط وأماكن أخرى . وما زال الفقر سائدا في العالم مع الظلم الذي يرافقه وينبغي للأمم المتحدة أن تحظى بمساندة وتأييد كافة الدول الأعضاء في سعيها المستمر بحثا عن حلول لمشاكل السلم العالمي ورفاهية الشعوب .

وأود في ختام كلمتي أن أؤكد من جديد بالنيابة عن حكومة وشعب اوغندا ايماننا بالأمم المتحدة والتزامنا بها .

السيد اومبادي لوتيني (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يسر

وفدى أن ينضم الى المتحدثين الذين سبقوني في تهنئة السفير لوساكا على انتخابه عن جدارة لرئاسة الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ونحن نرحب بهذا الانتخاب لعدة أسباب : أولها علاقات الصداقة الشخصية التي ارتبطنا بها دائما منذ كان في بلده مضطربا بمهام وزارية ، وثانيها وشائج الدم القائمة بين زائير وزامبيا ، وثالثها انه يمثل قارتنا ، افريقيا ، وأخيرا انه خدم دائما الأمم المتحدة بكفاءة وتفان . وهل هناك من لا يدرك التصميم الذي لا يكل الذي اتسمت به رئاسته لمجلس الأمم المتحدة لنايبيا ؟ وهل هناك من لا يدرك الطريقة المثلى التي سار عليها كممثل دائم لزامبيا لدى الأمم المتحدة لسنوات طويلة ؟ لذلك فان انتخابه لرئاسة الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة يمثل اعترافا موفقا بقدراته . ومن شأن ذلك أن يؤدي الى ضمان نجاح أعمالنا .

ونهنئ أيضا الأعضاء الآخرين لمكتب الجمعية العامة . وسوف تكون القدرات البارزة لكل منهم عونا قيما للرئيس في ادارته الناجحة لمداولاتنا .
ونغتتم هذه الفرصة أيضا لتوجه بالشكر الى الرئيس الذي انتهت ولايته ، فخامة السيد خورخي ايويكا ، رئيس بنما الحالي . لقد أدت درايته العميقة بمداخل منظمنا ومخارجها الى نجاح الدورة الثامنة والثلاثين . والحقيقة ، ان جميع أعضاء الأمم المتحدة يتذكرون الظروف القائمة والمحفوفة بالمخاطر التي حفت باستهلال أعمال الدورة الثامنة والثلاثين ومسيرتها .

وقبل أن أنتقل الى جوهر هذا البيان أود أن أعرب باسم وفدى عن تقديرنا القلبي للأمين العام للأمم المتحدة ، السيد خافيير بيريز دى كوبيار . ولا يمكن أن يفوتنا في الحقيقة أن ننكر قدراته المتعددة ، لاسيما فطنته وشجاعته وتفانيه واستعداده لخدمة هذه المنظمة . فكلما واجهت العالم والمنظمة مشكلة هامة ، عاجها الأمين العام بصفاء ذهن وكفاءة ومقدرة وبالمهارة اللازمة والخليقة بمهمته السامية والحساسة . ونحن نؤكد له تأييدنا التام له في قيامه بمهامه في خدمة هذه المنظمة .

واذ أتحدث عن منظمنا ، أرى ان الوقت قد حان لكي نمعن النظر في بعض الجوانب المتعلقة بأدائها لوظائفها والطرائق التي تتبعها ، وخاصة دورها وفعاليتها . فالوظيفة الوحيدة التي مازال بوسع الأمم المتحدة أن تفخر بها بجانب العمل الذي تضطلع به وكالاتها المتخصصة ، وهي ذات مهام قطاعية وتنفيذية ، انها قد ظلت ، ان صح التعبير ، همير العالم . الا أنه حتى في هذا السياق ، قد انتقص ما تدعيه لنفسها من عالمية الدور القادر على كل شيء لحق النقص (الفيتو) الذي تمارسه الدول الكبرى في مجلس الأمن .

وأيا كان الأمر ، فان الوظيفة الأساسية لمنع الأعمال العدائية وحفظ السلم لا يضطلع بها الا في حالات نادرة فقط عندما لا تكون الدول الكبرى ، أو الدول الغنية ، طرفا في المشكلة . وخلاصة القول ، ان هذه المنظمة تتعثر في مسيرتها ، ولاسيما على صعيد مجلس الأمن . ونتيجة لذلك ، فقد مجلس الأمن هيئته بطبيعة الحال ، وأصبحت الجمعية العامة مجرد ماكينة لتفريخ القرارات ، بطريقة آلية في معظم الأحيان .

وعلى سعيد آخر يتعين على هذه المنظمة أن تتخلى عن الاتجاه المؤسف والمتمثل في انشاء اللجان تلواللجان والهيئات الفرعية التي لا تنتهي دون تنسيق مسبق مع الأمين العام . فمثل هذه الهيئات تثير مسائل تتعلق بالاختصاصات ازاء الأمين العام الذي أناط اليه الميثاق مهمة ادارة كل موظفي المنظمة . وأنا لا أتحدث عما يثيره انشاء هذه اللجان من مشاكل تتعلق بالميزانية نظرا لأن النفقات المترتبة على أنشطتها لا تكون قد أخذت في الحسبان وقت اعداد الميزانية . لذلك ، يتعين على الجمعية العامة ، لا على لجان الخبراء ، أن تدرس بعناية الاتجاهات الجديدة التي ينبغي أن تتخذها طرائق عملنا . وسوف تحتفل المنظمة بالذكرى الأربعين لقيامها في العام القادم . وستكون المناسبة فرصة طيبة لكي نضع التوجيهات وطرائق العمل التي من شأنها أن تعطي أعمال الأمم المتحدة مصداقية أكثر .

وبالمثل ، نجد فيما يتعلق بتعيين الموظفين وترقيتهم ، ان مبدأ التوازن قد أصبح فيما بيد و مجرد حبر على ورق . فليس من العدل أن تحصل دولة واحدة على ما يصل الى ٦ مناصب من مناصب الامناء المساعدین ووكلاء الأمين العام . اننا لا نستطيع أن نطلق على مثل هذا الوضع صفة العالمية .

وبالرغم من الوجود المستمر لبؤر التوتر في أجزاء كثيرة من العالم ، فان هذه الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة تستهل في ظروف أكثر اشراقا من سابقتها . فلنعمل على ألا نكون من المتشائمين أو المتنبئين بالكآبة والغم . ولنبتهج بهذا الاتجاه ونعرب عن الأمل في أن يتأكد بدلا من أن يضعف ويهن .

حقا ، ان الحرب الايرانية العراقية مازالت — بالمناقضة لما تمليه رجاحة العقل - تسبب الدمار والخراب . الا أن هذه الحرب كانت مستترة بالفعل في عام ١٩٨٣ . ومن الغريب ، انه بسبب عناد البلدين المتحاربين ورفضهما الاصفاء الى توسلات العالم ، كان من الممكن لهذه الحرب أن تنسى لو لم تكن تشكل تهديدات خطيرة لنقل النفط ومصادر امداداته .

ومن الأمور الحقيقية أيضا انه لم يتحقق أي تقدم في تسوية مشكلة الشرق الأوسط الشائكة والقديمة قدم الأمم المتحدة ذاتها . ولم يكن الاخفاق في ايجاد تسوية لها

نتيجة لافتقار المجتمع الدولي الى الحنكة أو الجهد الدائب أو الاهتمام . ويبدو لنا ان الحديث قد شمل كل شيء يتعلق بهذه المأساة الانسانية والسياسية ، المعقدة والتي تمزق الفؤاد . بل أن الأطر والخطط اللازمة للتسوية موجودة . وهي ليست كاملة ، لكنها تشكل أقل الشرين عندما تقارن بالحلول المتطرفة التي يقترحها البعض وإذا كانت هذه المشكلة مازالت ماثلة أمامنا برمتها ، فان سبب ذلك عدم الفهم والصلف — بل اننا قد نتجرأ ونقول ان السبب هو العمى السياسي وخطرسة هذا الطرف أو ذاك . وأيا كان الأمر ، فان هذه المشكلة مازالت متأججة ، ومنطوية على كافة المقومات التي تجعل منها ورطة يصعب الخروج منها . ولا شك أن هذا أمر مؤسف للغاية بسبب المخاطر الكبيرة التي تنطوى المشكلة عليها .

وفيما يتعلق بالمأساة اللبنانية ، يمكن القول انه قد تحقق تطور ايجابي الى حد ما ، فأخذت سيطرة حكومة الوحدة الوطنية على البلاد تزداد ، وان كان ذلك يجري ببطء . ويبدو أنه قد تأكد ان بعض قوات الاحتلال الاجنبية قد تنسحب ، ولو حدث هذا ، فان مخاطر حدوث مجابهة كبرى سوف تقل أيضا .

كما أنه لا يمكن القول ان امريكا الوسطى ، التي تتعرض لأطماع وتهديدات كثيرة بالتدخل قد أصبحت ملاذا للسلم . فما زالت هناك مجابهات ، وهي بطبيعة الحال مجابهات ساخنة يسقط فيها ضحايا . وبالرغم من ذلك لا يمكن القول انه خلال شهرى ايلول / سبتمبر وتشرين الأول / اكتوبر حدثت أية تطورات مثيرة في أى اتجاه .

وتكفي هذه الحالات للدلالة على أن التوترات والمنازعات مازالت قائمة . ولم تنته شياطين الارتياب والمجابهة ، بل انها بعيدة كل البعد عن ذلك . ولكننا اذا قارنا الوضع بما كان عليه في نفس الوقت عن عام ١٩٨٣ ، فاننا نجد ان المناخ قد تحسن ، ولم يعد مشحونا بالخوف بنفس الدرجة . واننا لنأمل ألا يكون ذلك الهدوء الذى يسبق العاصفة الا أنه يبدو ان البليلة والصدمات والمخاوف التي أثرت في عام ١٩٨٣ نتيجة لتدمير طائرة كوريا الجنوبية واغتيال بعض أعضاء حكومة كوريا الجنوبية في رانغون ، أصبحت الآن مجرد ذكريات أليمة ، حتى وان كان علينا أن نسلم بأن نتائج تلك الأعمال لا يمكن محوها بسرعة* .

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

ومهما يكن الأمر ، فإن علينا أن نتطلع الى مستقبل أفضل وأجواء أهدأ .
 لقد لاحظنا أن الوزير فروميكو ، الذي لم يكن في نيويورك في عام ١٩٨٣ ، كان موجودا هنا بالفعل في عام ١٩٨٤ . بل والأفضل من ذلك - أنه توجد الآن محاولات للاقتراب لا تنبغي محاولة اخفاؤها ، بعد سنوات من انقطاع الحوار السوفياتي الأمريكي .
 فالاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية ليسا البلدين الوحيدين في العالم .
 أما والأمر على ما هي عليه الآن يوافق الكل على أن الانفراج بين الدولتين العظيمين الرئيسيتين ما يساعد على تحسن الأمور كثيرا . وسواء كانت محاولات الاقتراب ما تلييه الاعتبارات الداخلية أو لم تكن ، فإن حقيقة أن الحوار هو الأمل الوحيد تظل قائمة .
 وفيما يخصنا ، نود أن نعرب عن الرغبة - التي يبدو أنها رغبة جميع الأمم المحبة للسلام - في أن تفضي هذه الاتصالات الى تفاهم وتؤدي الى تخفيف حدة التوتر في العلاقات الدولية ولا الى تأمر على تقسيم هذا الكوكب .

وفي تشاد ، التي تعتبر نموذجا نمطيا لاستراتيجية التوتر ، يؤكد الاتفاق الفرنسي الليبي الأخير على سحب كل جانب لقواته الانطباع السائد بأن هناك اتجاها لتخفيف حدة التوتر .

ومهما يكن التشكك الذي قد يبديه مراقبون معينون بالنسبة لقابلية هذا الاتفاق للبقاء ، رحبت زائير باعلان الانسحاب . ولا يوجد ما يدعو الى الاعتقاد مؤيدا في عدم صدق نية رئيس دولة يلزم بلده رسميا أمام العالم وافترض أنه لن يفي بتعهداته . كما أننا لا نستطيع أن نعتقد أن القوات الأجنبية الموجودة في تشاد لأسباب متنوعة أرسلت الى هناك بنية البقاء لمدة طويلة .

وبعد أن نكون قد حفظنا وكفلنا هوية واستقلال ووحدة أراضي تشاد ، يتحتم علينا أن نجعل أهالي تشاد يواجهون مسؤولياتهم . فهم الوحيدون المسؤولون عن مصيرهم ، ودورنا هو قاصر على مساعدتهم . وحتى اذا كان النصر لا يأتي ، كما قيل ، الا من أفواه البنادق ، فمن رجاحة العقل أن ندرك أن الحل المثالي في هذه الحالة يمكن أن يوجد في توافق الآراء الوطني ، واقامة حكومة شرعية .

وفيط يتعلق بالقوات الزائيرية في تشاد ، فان زائير ، التي لم تشترك في الاتفاق الفرنسي الليبي ، ستسوى هذه المسألة بصورة مستقلة مع انجamina . فقوات زائير موجودة في تشاد بناءً على طلب من انجamina ، وتتقضي أبسط قواعد المعاملة أن يكون هناك تشاور مسبق على الأقل قبل الانسحاب . اننا لا نعتزم البقاء في تشاد الى الأبد ، خاصة وأن الأمر أصبح ينطوي على عوامل جديدة . فنحن في صالح السلام والحوار والوثام .

ومن هذا المنطلق ، نأمل أن يصادف الصراع بشأن الصحراء الغربية ، الذي أوجد الشقاق لمدة طويلة في منظمة الوحدة الافريقية ، حلا سلميا نتيجة للتطورات الأخيرة التي أخذت تتجسد في شطال افريقيا .

ومن جانبنا ، فاننا اعتبرنا دائما أن البوليساريو حركة تحرير وليست حكومة . وطس الذين رغبوا ، بحجة التمسك بالمبدأ ، أن يستخدموا قضية الصحراء الغربية لتسوية قضايا شخصية ووطنية أن يأتوا علانية للدفاع عن حقوقهم ، اذا كانت لهم أية حقوق . فذلك أجدر بهم وأكثر شجاعة .

وانا كان الاحساس بالهدوء وتخفيف حدة التوتر صائبا ، فلا بد للتوترات من أن تخف حدتها قليلا . وانما ما خفت حدة التوتر سيكون هناك قدر أقل من الارتياح وسيستتبع ذلك ابطاء سرعة سباق التسلح وزيادة التعاون والتضامن .

وسأتكلم أولا عن مشكلة سباق التسلح ومن ثم عن التضامن والتعاقد الدولي . ان مشكلة الافراط في التسلح مشكلة هامة جدا لأنها تثير عددا من الأسئلة التي تنطوي على بقاء الانسان ذاته . وسواء نظرنا الى المسألة من جوانبها الفتاكة والدمرة أو من حيث الطريقة التي تحوّل بها موارد رئيسية عن تنمية أقل الشعوب ثراء ، كانت النتيجة واحدة . ولقد درس مؤتمر نزع السلاح في جنيف هذه المشكلة بتعمق . وقام الأمين العام وفيه من يدركون حقيقة المشكلة بتوجيه انتباه المسؤولين عن الافراط في التسلح ، مرارا ، الى المخاطر التي يعرضون البشرية لها . والمسؤولون عن الافراط في التسلح ، في موقف أفضل من أي شخص آخر على أي حال ليدركوا ذلك من تلقاء أنفسهم .

ان كوكبنا مشبع فعلا بالأسلحة ؛ ومع ذلك ، فانها مستمرة وقدرتها التدميرية تحسن باستمرار . ويبدو أن عالمنا أصبح فريسة لعدم المعالجة والحماقة بشكل جماعي .

ولو قدر لهذه الأسلحة ألا تصيب فير صانعيها ، لا يمكننا أن نقف موقف اللامبالاة ونرقد بسلام ، مطمئنين الى أنهم لن ينالوا الا ما يستحقون . لكننا جميعا نخشى اشتعال الحريق الأكبر . ويجب أن تهتم جميع الأطراف بنزع السلاح أو تخفيض الأسلحة . وليس من المفيد أن ندعي بإمكانية نزع السلاح من جانب واحد أو نطالب به . لأن ذلك يوحى بالسذاجة والتلاعب ولن يؤدي الا الى سيادة الابتزاز .

وفي التحليل النهائي سيكون من الأفضل أن نرضى بقدر متوازن من الرعب اذا كنا نعرف ما تعنيه السيادة المشتركة لدولتين تحكمان العالم ، ونرفضه .

يحظر الميثاق صراحة التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . ان الطفغيان العالمي لن يفضي الا الى امبراطورية ضخمة نبتلع كلنا فيها ونفقد شخصيتنا وهويتنا . لا بد ان يكون بوسع كل دولة ان تنظم نفسها كما تشاء بغير عراب أو حام .

ولذلك ، أكدنا دائما ، فيما يتعلق بكوريا على سبيل المثال . انه ينبغي لنا أن نساعد الشمال والجنوب على تحقيق هدفهما العظيم وتنفيذ رغبتهما في التفاوض والحوار . وليس من حق دول أخرى أن تخبر الكوريين ما الذي ينبغي لهم فعله . كما أن ذلك أمر لا يهم كوريا الشمالية وحدها أو كوريا الجنوبية وحدها . ولا بد من اعطاء الصدارة لرفضات الكوريين الحقيقية . ويجب أن نقول ذلك ، لأن هذا الموضوع ليس من المحرمات .

وانا ما تقدمت احدى دولتي كوريا للانضمام الى الأمم المتحدة ، فان زائير لن تعارض ذلك . وفي التحليل النهائي ، قد يسهم ذلك في تخفيف حدة التوتر بالمنطقة . ودولنا الطانيا ، بعد كل شيء ، من أعضاء الأمم المتحدة اليوم . وهذا لا يعني أنها تخلينا عن وحدتها .

وغتما لنظرنا في مشكلة سباق التسلح ، من الواضح أن بذل جهد في هذا الميدان سيفتح الطريق أمام زيادة الاتصالات وبحرر الموارد من أجل التنمية ومكافحة الجهل والمرض .

ان العاطية والفصام بين الدول الغنية والدول الفقيرة حقيقتان لا يمكن انكارهما . ونحن لا نعتزم أن نقرر كيفية وسبب فني البعض وفقر الآخرين . دعونا فقط نذكر الحقيقة

ونحاول تنظيم أنفسنا بروح من العدالة والمساواة ، نظرا لأن الغني والفقير في عالم متكافل يعتمد كل منهما على الآخر اعتمادا متبادلا . ولا أستطيع أن أصف التكافل على نحو أفضل من الإشارة الى ما قاله مؤلف كتاب "التحدى العالمي" ، الذي استشهد بتقرير وضع في جمهورية ألمانيا الاتحادية . وأريد أن أوفر على الممثلين عنا "قراءة النص ، لكنني أوجز نص التقرير الذي أمر بإعداده المستشار شميث فيط يلي :

" يقدر عدد الوظائف التي ستفقد من صناعة الصلب وصناعة السيارات وصناعة الطائرات وصناعة السفن ، اذا قطعت فجاً الامدادات من خمس معادن فقط ———— تستوردها ألمانيا من جنوب افريقيا ، بمبلغ ملايين ؛

" وهذه المعادن هي : الكروم الذي لا يمكن الاستغناء عنه في صناعة أنواع معينة من الفولاذ ؛ والموليد يوم ، وهو ضروري لصناعة السبائك المقاومة للحرارة التي تستخدم في بناء المحركات النفاثة ؛ وللبناد يوم ، وهو ضروري لتغليف قضبان الوقود النووي ؛ والاسبستوس ، كإزالة في مركبات الفضاء وفي تيلة الغرامل وأغطية البطاريات وأنابيب النفط ؛ والمنغنيز ، الذي يستخدم في جميع سبائك الألومنيوم " .

" ويقدر نفس التقرير أن نخفاضا قدره ٣٠ في المائة من الكروم المستورد لمدة عام واحد فقط سيؤدي الى وقف جميع الأنشطة التي تعتمد عليه وسيؤدي الى انخفاض قدره ٢٥ في المائة من اجمالي الناتج القومي " .

" ووفقا لتقرير آخر أمرت الحكومة البريطانية بإعداده بناء على طلب وزارة الصناعة " اذا أوقف بلد واحد من البلدان الخمسة المنتجة للمنغنيز — الغابون ، جنوب افريقيا ، استراليا ، الهند ، البرازيل — امداداته ، فان هذا سيخلق مشاكل رئيسية في اقتصاد الغرب " .

ويمضي نفس الكاتب ليقول :

" يكشف العالم الصناعي أن بقائه يعتمد على العالم الثالث بنفس مقدار اعتماده العالم الثالث عليه . ان العالم الثالث هو الذي زود العالم الصناعي بالوسائل

المادية لتوسعه الذي لم يسبق له مثيل في الربع الثالث من هذا القرن ، ذلك التوسع الذي لم يستطع العالم الثالث أن يشارك في جني ثماره " .
 " وعلى حين أن مستوى المعيشة في العالم الصناعي تضاعف وارتفع متوسط دخل الفرد بنسبة ١٠٠ في المائة ، فان متوسط الدخل السنوي للفرد في العالم الثالث ارتفع بمقدار ثلاثة دولارات لكل فرد فقط " .

ولكن ، بالرغم من هذا التكافل ، ما زالت البلدان الفقيرة في الظروف الحالية أضعف من أن تأمل في ممارسة ضغط دائم وفعال يكون له أثر على البلدان الغنية . فقضية البلدان المصدرة للنفط عرت ضعفها وهشاشتها .

ولكن ، هل هذا سبب لمواصلة سحق الضعيف ؟ مهما كان البلد غنيا وربما لكونه فنيا ، لا ينبغي اعفائه من واجباته تجاه التكافل والمساعدة . وفي هذا الصدد ، فان بيان الرئيس ميران هنا ، في الدورة الثامنة والثلاثين ، يمكن اعتباره من وجهات معينة ، أنشودة تضا من مع البلدان المحرومة وساعدتها .

وبغض النظر عن الامثلة العديدة للتعاون المتعدد الاطراف - كما هو الحال في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي - وعن بعض حالات التعاون الثنائي التي تختلف تبعاً للاختلاف في المصالح الثنائية ، فان المساعدة من أجل التعاون تتجه الي التراجع بصورة عامة . وفي أغلب الحالات تصل بالكاد الي ٧ . في المائة من الناتج المحلي الاجمالي أي تقل كثيرا عن الهدف المحدد بواحد في المائة والذي اعتبر هدفا جديرا بالتحقيق . ان هذه الارقام يجب أن تذكر ، وفي مجال الاهتمام بالتعاون تجدر الاشارة بصفة خاصة الي البلدان الاسكندنافية مثل السويد والنرويج وفنلندا . وبالرغم من ان بلدي لم يكن من بين البلدان المحظوظة التي استفادت من سخاء البلدان الثلاثة المذكورة ، فانها يجب أن تعترف بمبادراتها وجهودها .

ولئن كانت أسعار المواد الخام قد تحددت بصورة تحكيمية وبطريقة تثير التقلبات من جانب البلدان الفنية المستهلكة لتلك المواد ، فان السوق المالية التي نتعامل فيها هي بالمثل عرضة للتقلبات ، لان بلادنا مجبرة على الاقتراض كي تحصل على السلع اللازمة لصناعاتها الصغيرة ولعملية التنمية . والشروط المقدمة لنا ، والتي يجب ان نقبلها بغض النظر عما نرغب في عمله ، قد دفعت في أغلب الاحيان بالبلدان النامية غير المصدرة للنفط الي وضع تكون غير قادرة فيه على الدفع ، ولكن عليها ان تقوم بالسداد حرصا على العدل والانصاف .

وقد اتبعت زائير ، من جانبها ، سياسة قاسية لتحترم التزاماتها حيال دائئيتها الذين أظهروا ثقتهم فيها . ومن ثم يقوم بلدي بتطبيق برنامج لصندوق النقد الدولي تطبيقا صارما . وسنواصل سياستنا الخاصة بالتكشف لانها صحيحة ونحن نجني ثمارها . ومن الخطأ ان نقرر من جانب واحد التوقف عن دفع ديوننا . ويعلم العالم اننا لا نستطيع أن نعفي أنفسنا من مشاق العمل .

ويجب على البلدان الدائنة ان تتفهم الصعوبات التي تواجهها البلدان المدينة ، لان النوايا الطيبة لا تكفي وحدها دائما . ومن الواضح ان الشيء المثالي هو التمكن من الدفع عند الاستحقاق ، ولكن هذه البلدان لن تكون قادرة حتى بعد جدولة الديون واعادة

جدولتها على الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها ما لم يقدم لها حد أدنى من المرونة يسمح لها بالتقاط أنفاسها حتى يمكنها البدء في تحقيق انتعاش طفيف ، والاستمرار تلك البلدان في النزيف حتى ينضب معينها ويحل بها الخراب ، ومن ثم تصبح غير قادرة على سداد ديونها ، وهو بالطبع أمر في غير صالح المدنيين أو الدائنين . وهناك مثل شعبي في بلدى مؤداه أنه اذا تسبب "الفتق" في قتل شخص ، لم يكن له أن يجد نسي ذلك مدعاة للارتياح ، لانه سيصبح ذلك الشخص الى القبر . ونعتقد ، ان هذا يوضح وضع البلدان الدائنة والبلدان المدينة من حيث انهما في التحليل الاخير يرتبطان بمصير واحد .

ولا يمكن ان يكون هناك تعاون أو تضامن صحيح وحقيقي في ظل علاقات القهر والسيطرة . ولكن يمكن تحقيق ذلك التعاون اذا ما توافرت الحرية لدى الأطراف المعنية . فاذا لم تكن لديها الحرية فانه حتى اذا أبدى السيد قدرا من التفهم لما صح ان يعد هذا تضامنا بل مجرد تنازل او تعطف .

ومنذ اعلان الامم المتحدة الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، لم يعد هناك محل لان تبقى أى دولة على وجه الارض محرومة من حريتها وسيادتها . بل ان الظاهرة الاستعمارية ، من حيث المبدأ على الاقل ، قد اختلفت أساسا من العالم ، الا في افريقيا بالطبع ، التي لا تزال مصابة بالفقر والتخلف والمرض . فهل ينبغي أن يستمر ان لالها كذلك بواسطة نظام غير انساني ، أعلن الضمير العالمي ان فلسفته القائمة على استخدام القوة هي جريمة ضد البشرية ؟

لقد مارست جنوب افريقيا ، حتى تحافظ على حكمها ، سياسة الارهاب والعدوان ضد جيوانها . وقد أبدينا شكوكنا عندما أشير الكلام حول بوادى السلم في الجنوب الافريقي . ولكن زائير لم تقم بادانة نهج بريتوريا سلفا ، لانها شعرت بأنه يجب محاولة كل شيء حتى لو كان الثمن هو التحالف مع الشيطان ، وذلك بهدف الاسراع بتحرير الاغلبية الافريقية وناميبيا . ان الاسود والنمور على قدر شراستها يمكن أحيانا استئناسها ، بيد انه يجب علينا أن نتذكر انها في النهاية تظل اسودا ونمورا .

ومن ثم فاننا نحيط علما بتلك المبادرات واتفاقيات السلم بشرط ألا تكون ضارة بحقوق الاغلبية السودا* . وقد أكدت التطورات الراهنة في جنوب افريقيا وناميبيا مخاوفنا ، نظرا لانه في التحليل الاخير لم يقر اي من البلدان المجاورة لجنوب افريقيا بشن العدوان على نظام بريتوريا نظرا لافتقاره الى الاساليب التي تمكنه من ذلك . ومن ثم يكفي جنوب افريقيا ان تقدم اعلانا من جانبها فقط ، بانها لن تقوم بعد الآن بالعدوان على البلدان المجاورة وهي قبل كل شيء عزلاء* . وفي الحقيقة فان جنوب افريقيا قد حاولت دوما عن طريق تلك الاتفاقيات الحصول على صك على بياض حتى تتمكن من الاستمرار في سياستها القائمة على قهر واذلال السود في جنوب افريقيا نفسها وفي ناميبيا .

ولن نستمع الى ما يقال عن تدخل البلدان المجاورة في الشؤون الداخلية لجنوب افريقيا ، فمساعدة الاغلبية السودا* في تحقيق التحرر لا يعتبر تدخلا ، ومحاربة الجريمة لا تعتبر تدخلا لان الفصل العنصرى هو جريمة عالمية . ان هذا دفاع مشروع عن النفس ، اما فيما يخص ناميبيا ، فان جنوب افريقيا تبقى هناك دون أى حق أو سند .

وهناك طائفة من المواطنين في حالة رهيبية ومزعزعة تماثل أحيانا حالة الشعوب التابعة وهم اللاجئون ، ومهما كانت اسباب تلك الهجرات الجماعية - الحرب أو التعذيب السياسي أو التعذيب الديني أو الكوارث الطبيعية أو زيادة السكان أو غير ذلك - فلا ينبغي تشجيع تلك الظاهرة ، ولحسن الحظ فان المجتمع الدولي حساس لذلك الوضع ، ويقوم بعلاجه عن طريق اتخاذ التدابير الضرورية مثل المؤتمر الدولي المعني بتقديس المساعدة للاجئين في افريقيا . بيد ان أفضل علاج هو العمل على اقلال عدد اللاجئين بقدر الامكان ، وفي الواقع عدم وجود لاجئين ، فمن الافضل دائما ان يكون الانسان نسي داره أو وطنه .

وزائير المتمسكة بتقاليدها وسياستها في التضامن ، تقدم الملان لما يزيد على أكثر من نصف مليون لاجئ* ، وهي تشاطرهم دون تمييز في الموارد القليلة المتاحة لها : المستشفيات والمدارس وغيرها . ويمكن للمرء ان يقيس بسهولة التضحيات المترتبة على ذلك ، ويقدر الامكان ، تشجع اللاجئين على العودة الى أوطانهم عند موافقتهم على ذلك .

وسواء تعلق الأمر بنزع السلاح والتعاون الدولي وازالة الاستعمار أو مسألة اللاجئين ، لا يجب أن ننسى بأننا نعيش فوق نفس الارض سواء كنا بيض أو صفر أو سود أو حمر ، وسواء كنا أغنياً أو فقراء ، وكلنا نبتغي نفس الهدف وهو العيش في وئام وسعادة . وكما قال مفكر بريطاني عظيم فان من يعملون معاً هم فقط الذين يعطون نجاح ، ومن لا تربطهم مشاعر مشتركة ومصالح مشتركة لا يمكنهم العمل بنجاح ، وألاحظ بسرور بأن لدينا جميعاً مصالح مشتركة . ولكي نحقق النجاح علينا أن نعمل معاً بثقة متبادلة من أجل سعادة البشرية جمعاء .

السيد انسي (ترينيداد وتوباغو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتقدم وفد جمهورية ترينيداد وتوباغو بتهانينا القلبية لكم ، سيدي ، لانتخابكم بالاجماع لرئاسة الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ان الروابط التاريخية والثقافية التي وجدت منذ فترة طويلة بين منطقة الكاريبي وقارة افريقيا العظيمة تجعل انتخابكم لهذا المنصب الرفيع مبعث فخر خاص وسرور وارتياح لوفد ترينيداد وتوباغو .

ان رئاستكم لهذا المحفل العالمي دليل آخر على الاسهام الذى يمكن أن تقوم به
دول صغيرة وبلدان نامية لتوجيه أعمال منظماتنا . وأنا واثقون أن مهارتكم الدبلوماسية
اللاسعة ودة وخبرتكم وحكمتكم سوف تسهم اسهاما كبيرا في انجاح الأعمال المطروحة أمام
هذه الجمعية .

ويحيي وقد بلادى رئيس هذه الجمعية السابق ، سعادة السيد خورخي ايويكا الذى
كان مثلا لبنا ، لقيادته المتمكنة خلال الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة ، التسي
اختتمت بنجاح .

ويسر وفد ترينيداد وتوباغو أن يهنئ برونى دار السلام بمناسبة قبول عضويتها بوصفها
العضو التاسع والخمسين بعد المائة في الأمم المتحدة . ومن دواعي السرور العميق أن
نرحب في أسرة الأمم هذه ببلد آخر نرى سيادة ، فهذه خطوة هامة تجاه عالمية هذا
المحفل . ونحن على يقين من أن برونى دار السلام ، وهي بلد جزيرى نام شقيق ، سوف
تقدم اسهاما هاما للوفاء بمقاصد وأغراض منظماتنا .

لقد مرت حتى الآن ٢٢ عاما منذ رحب بجمهورية ترينيداد وتوباغو في هذه المنظمة .
وترينيداد وتوباغو ، باعتبارها دولة صغيرة وحديثة ، ظهرت في بيئة دولية معقدة نهسب
صراعات عديدة ، شعرت بالاطمئنان - كما تشعر الآن - ازاء الأمن الجماعي المنصوص عليه
في ميثاق الأمم المتحدة . وقد كان الأمن الجماعي أحد الاعتبارات الرئيسية التي دفعتنا
للسعي للانضمام الى هذه المنظمة فور حصولنا على الاستقلال .

تهتدى ترينيداد وتوباغو بالاعتناع بأن اللجوء الى الانفاق العسكرى الكبير ، حتى
اذا ما سمحت الامكانات المالية والاخرى بذلك ، ليس ضمانا للأمن الوطنى . ونتيجة
منطقية لذلك ، لا يمكن لهذا النشاط أن يعزز الأمن الدولى . فالأمن ، سواء الوطنى
أو الدولى ، ينبغي - في رأينا - أن يكون نتيجة تعاون فعال بين أعضاء هذا الجهاز
العالمى . وينبغي المحافظة عليه باحترام سيادة أعضاء مفردين ، و باحترام حرية وفرصة
أعضاء المجتمع العالمى في انتهاج نظمهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية دون تدخل

خارجي ، واحترام جميع الدول بشكل كامل للحقوق الأساسية لمواطنيها . ومن ثم يتبع من هذا أن لكل دولة ، كبيرة أو صغيرة ، دورا تؤديه في مسألة الأمن الشاملة التي تنبثق من هذه المبادئ .

يؤكد ميثاق الأمم المتحدة على نحو واضح يسهل فهمه هذه المبادئ يعزز هذه المقاصد . وبالنسبة لنا ، فإن هذه المقاصد تتكون من ثلاثة عناصر أساسية : أولا ، صيانة السلم والأمن الدوليين ؛ ثانيا ، تحقيق التعاون الدولي ؛ وثالثا ، تسوية جميع المشاكل الدولية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية .

إن تحقيق هذه المقاصد بشكل بالنسبة لنا احتميات أساسية ولا يمكن التوصل اليه الا عن طريق الاشتراك الكامل والاسهام الكبير من جانب كل الدول عندما تجعل الصفات الخاصة التي يتميز بها نظام كل دولة على حدة مؤثرا على الدفع العام صوب الاستقرار الدولي . والدور الذي تقوم به الدول الصغيرة لتحقيق هذا الهدف دور حاسم بشكل خاص . لقد احتلت حقوق ومصالح الدول الصغرى لفترة طويلة مركزا ثانويا عند الفصل في المشاكل الدولية التي تتناول أحيانا وجودها ذاته . لذلك ، ينبغي الآن الاستماع الى صوت الدول الصغرى ؛ وينبغي تشجيع الدول الصغرى على أن يستمع اليها ؛ وينبغي أن تتاح للدول الصغرى الفرصة الكاملة للاسهام في حل جميع المسائل التي تؤثر على مصالحها الحيوية وتحقيق مقاصد الأمم المتحدة .

وفي مجال السلم والأمن الدوليين ، تجنبت الامم المتحدة نشوب محرقة عالمية ، الا أنها لم تحقق السلام العالمي ؛ كما حددنا من انتشار الأسلحة النووية ، لكننا لم نقض عليها . وعن طريق جهودنا المستمرة ، جعلنا المجتمع الدولي حساسا لآثار النتائج المميتة لانتاج المزيد من الأسلحة المتقدمة ، وعبأنا الوعي العالمي ضد استخدامها . وما فتئت البلدان النامية ، التي تبدت وصغيرة الحجم في وسط صراع القوى الخاص بالأسلحة المتقدمة ، ترفع أصواتها ضد تطوير الأسلحة المدمرة ، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية ، وتديين استخدامها بسبب المخاطر التي تعرض البشرية لها . ولا تزال أصوات البلدان النامية

والدول الصغيرة ذات قوة أدبية في الدعوة ضد استخدام ونشر الأسلحة النووية وغير النووية . ومع ذلك ، ما لم يتحقق تعاون والتزام البلدان النامية ، لن نحقق النجاح . وتبدو منجزات المنظمة في صون السلم والأمن الدوليين في مجالات أخرى مشجعة أكثر . ان عطية انهاء الاستعمار أوشكت أن تنتهي تقريبا تنفيذاً لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ؛ بحقوق الشعب الفلسطيني كما اعترف ؛ وأحيلت مسألة اختيار طرق التسوية بشأن مسألة الحدود الكبيرة بين غيانا وفرنزويلا الى الأمين العام اعترافاً بالدور المركزي الذي تلعبه هذه المنظمة في تسوية النزاعات بين الدول بالطرق السلمية وأدى الفصل العنصري بشكل لا يتزعزع ، وينبغي الآن أن يستأصل ويزال من ذاكرة البشرية واعترف كذلك بحق ناميبيا في الاستقلال والسيادة رغم رفض جنوب افريقيا الذي لا يقوم على أساس ، انهاء احتلالها غير المشروع لذلك الاقليم . وفي ١٩٨٢ ، اعتمدت الامم المتحدة اتفاقية قانون البحار ، التي وصفت بأنها أهم انجاز قامت به الامم المتحدة في مجال ابرام المعاهدات منذ نشأتها . وتنص المعاهدة على توفير السلم والنظام في ادارة المصالح المشتركة في البحار .

ان اصول العديد من هذه المنجزات يمكن أن تعزى الى مبادرات قامت بها بلدان نامية ودول صغيرة . وبالنسبة لاتفاقية قانون البحار ، فان دولة صغرى واحدة نهبت المجتمع الدولي الى مدى الحاجة التي كانت قابلة الى نظام أمن جماعي وتعاون بشأن المصالح المشتركة في البحار . يكشف لنا تاريخ الامم المتحدة الحديث عن أن دولا صغرى وبلداناً نامية أسهمت بشكل هام في صوغ منظور المنظمة في العطية المستمرة لتطورها الديني . ومع ذلك فان مزيداً من التفحص للمسرح الدولي يكشف لنا أن السلم والأمن باعتبارهما هدفين عالميين مازالا يراواننا .

ان ترينيداد وتوباغو ترقب بقلق بالغ التطورات التي وقعت في الجنوب الافريقي خلال العام الماضي ، وذلك لأنها تمثل مرحلة جديدة من مراحل ترسيخ بريتوريا للفصل العنصري داخل حدودها ومدن نطاق نفوذها الشرير الى ما يجاوزها . اننا نرفض رفضاً قاطعاً محاولات بريتوريا خداع المجتمع الدولي ومحاولتها ايهاهه بأن الدستور الذي يقضي بانشاء

ثلاثة مجالس والذي قدم في الشهر الماضي ، يمثل اصلاحا وتخفيفا لحددة الفصل العنصرى .
فالدستور الجديد محاولة وانححة لتقسيم الغالبية غير البيضاء ، وترسيخ نظام الفصل
العنصرى . ويؤكد وفد بلادى مجردا أن الفصل العنصرى لا يمكن اصلاحه ؛ وانه نظام
ينبغي القضاء عليه نهائيا .

لا تزال الحالة في ناميبيا المحتلة والمستغلة مصدرا آخر من مصادر القلق العميق .
فالموارد الطبيعية للاقليم التي كانت كثيرة من قبل تستنزف الآن بسرعة بما يتعارض والمرسوم
رقم ١ . ولا تزال خطة الام المتحدة لاستقلال ناميبيا ، التي تضمنها قرار مجلس الأمن
٤٥٣ (١٩٧٨) باقية دون تنفيذ . وبالفعل ، علم وفد بلادى بآخر محاولات بريتوريا
للاطاحة بالخطة وخرض خطة استقلال ناميبيا الخاصة به عن طريق وسائله الخاصة والمؤتمر
متعدد الاحزاب .

ولقد آن الأوان لأن تضع المنظمة حدا لهذه المكائد والتسويات التي لا تنتهي والتي يلجأ إليها ذلك النظام المشين ، وأن تتعامل مع ذلك النظام بطريقة فعالة لا لبس فيها وفقا لأحكام الباب السابع من ميثاق الامم المتحدة .

وما زالت العوائق تنتشر على خشبة المسرح الدولي ، وتتحدى بعض الأحداث الغربية صلب المبادئ الراسخة والمقبولة للميثاق ذاته . وما زالت بعض الدول تنفق ببذخ على التسلح . والشرق الأوسط يسوده اضطراب عظيم واحتمال اشتعال الحرب ما زال قائما في امريكا الوسطى رغم الجهود الحميدة التي تبذلها بلدان مجموعة الكونتا دورا . ولا تزال الحالة في افغانستان بدون حل ، كما أن جهود مجموعات عديدة في سبيل تحقيق تسوية سياسية في كمبوتشيا لم تصادف النجاح حتى الآن . ومشكلة قبرص أيضا ما زالت بدون حل . وترى حكومتي أنه لا سبيل للتوصل الى تسوية عادلة ودائمة لهذه المسألة الا عن طريق محادثات جدية بين ممثلي الطائفتين القبرصيتين برعاية الأمين العام للأمم المتحدة وعلى أساس قرارات الامم المتحدة ذات الصلة . وقد انتهكت من جديد قدسية السيادة مؤخرا .

وتواصل حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو رفضها بوضوح قاطع للتهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلا كوسيلة لحل النزاعات بين الدول . ولقد ظل الحق في الأمن ، وهو يتضمن في نظرنا المفهوم المنطقي للسيادة والسلامة الاقليمية . وحقوق الدول غير القابلة للتصرف في تقرير المصير ، ظل حجر الزاوية في سياستنا الخارجية .

وان رفض بعض الدول الأعضاء التخلي عن الالتجاء الى الحرب وعدم شجب ذلك التصرف " على أنه التحكيم الأقصى " وما يتبع ذلك من التعدي على سلامة الأراضي واستقلال الدول في تحدى لمبادئ الميثاق ، واستمرار الازدراء المتكرر للآليات الرامية الى تسوية المنازعات تسوية سلمية ، كل ذلك يؤدي الى وقوع عدد متزايد من الأحداث ذات الأبعاد المتأزمة . وعلاوة على ذلك ، فان التقدم المحدود المحرز في مجال نزع السلاح والقول بأن المفاوضات لا تقدم الا من مركز قوة والذي يبيد وأنه قد طبق فعلا انما هو نهج عديم القيمة ولن يترتب عليه الا عدم الاستقرار وتزايد التوتر السياسي .

ومن الضروري ايجاد وسائل لدعم السلم والأمن الدوليين وتخفيف حدة التوتر الدولي والتخاصم بين الدول الكبرى حتى يمكن ايجاد مناخ يؤدي الى مولد ثقة دولية جديدة . وتدعو ترينيداد وتوباغو جميع الدول المنتمية لهذا المجتمع الدولي الى المساعدة على خلق مثل ذلك المناخ .

والى جانب العوائق السياسية التي تعترض تحقيق السلم الدولي توجد الاتجاهات والقوى الاقتصادية النظامية المختلفة التي توغلت في البيئة الدولية وتحبط هدف التعاون الدولي . ونحن نحدد هنا على النحو التالي : توقف المفاوضات الشاملة وعدم جدوى الحوار بين الشمال والجنوب ونتيجته السلبية والاجراءات الحمائية المتزايدة التي تفرضها الدول وعبء ديون البلدان النامية والقيود التي تعترض دخول الدول الصغيرة والبلدان النامية في مشاركة أكمل لتحديد الاصلاحات النقدية والاقتصادية اللازمة والآثار الضارة لتلك القيود على الجهود التي تبذلها البلدان النامية في سبيل التعاون الاقتصادي والتقني .

لقد جلب عصر التكنولوجيا المتقدمة تهديدات جديدة لسيادة الدول ، لا عن طريق أسلحة الحرب فحسب ، وانما أيضا عن طريق التكنولوجيا التي يمكن أن تنحرف عن استخداماتها السلمية . ولا شك أن تقدم تكنولوجيا الفضاء يعد مظهرا لعبقرية الانسان ، ومع ذلك ، فبينما توجد مزايا واضحة لتقدم الامم فيما يتعلق بالموارد الطبيعية ، فإن الهوة التكنولوجية الموجودة بين البلدان المتقدمة ، شأنها شأن الهوة التكنولوجية القائمة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة ، يمكن أن تؤدي لا الى السخط والنزاع فحسب ، بل والى تقويض سيادة وأمن البلدان النامية أيضا . وهذا مجال ينبغي أن يظل المجتمع الدولي حريصا ويقظا فيما يخصه .

وليست المشكلة عدم كفاية الموارد العالمية للوفاء باحتياجات شعوبه ، وانما المشكلة أن تلك الموارد موزعة توزيعا غير عادل . وليست المشكلة أن البلدان النامية المستقلة ذاتها ليست لديها موارد طبيعية كبيرة وامكانيات ثروة ، بل المشكلة أن النفوذ الخارجي الخارج عن سيطرة تلك البلدان ، يتحكم في استغلال تلك الموارد .

هناك حاجة ماسة لأن يقضي المجتمع الدولي على الخطر وعدم المبالاة

اللتين ظهرتا ، وينتهز الفرصة ليكرس نفسه من جديد للمبادئ والأهداف التي أنبتت تجارب نبيلة في مجال التعاون الدولي في أعقاب مأساة الحرب العالمية الثانية . ونحن نرى أن التعاون الدولي شرط لا بد منه لحل المشاكل الوطنية والدولية الاقتصادية والاجتماعية ، ولا يمكن تحقيق السلم الدولي أو الحفاظ عليه بدون التنمية الاقتصادية الاجتماعية . ولا يمكن لأى دولة من الدول الاعضاء أن تنكر ان أن أى تدبير أو مجموعة من التدابير تحد من رفاهية المواطنين في المجتمع الدولي تشكل تهديدا لتحقيق السلام والحفاظ عليه وتقلل من دور التعاون وتقضي على الجهود الرامية الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وقد بدت على الاقتصاد العالمي الذى كان في صراع مع الكساد خلال السنوات القليلة الماضية ، بعض علامات الانتعاش في بعض البلدان الصناعية الغربية الكبرى ، غير أن الانتعاش لم يؤثر بعد على اقتصاد العالم ، ولا سيما في البلدان النامية في مجموعها واذ استطاعت بعض المناطق أن تواصل النمو، فان مناطق اخرى ، لا سيما امريكا اللاتينية وافريقيا ، قد وجدت أن النفوذ المتصارع الذى يعمل جاهدا من داخل النظام يؤخر محاولاتها لتحقيق نمو وتطور لهما قيمة . ولم يفلح الانتعاش ، في الأساس، في القضاء على التركة المثقلة بالنسبة للبلدان النامية ، والتي يرجع أصلها الى الكساد والبنية العتيقة للأنظمة المالية والتجارية الدولية .

ولقد شهد التاريخ الاقتصادى الدولي في العقد الأخير ظهور تقدير بالغ لعلاقة التكافل التي تميز العلاقات بين الدول . وسواء مضيئا في انتعاش حول الديناميكيات الدقيقة لتلك العلاقة أم لا ، فالواقع أن اقتصاد العالم يشكل كيانا واحدا . ولذلك تتحدى حكومة ترينيداد وتوباغو وترفض نظام الروح التجارية الجديدة المتمثلة في الحماية المتزايدة . وتحث جميع الدول على التخلي عن محاولة أى سعي الى الأمن الاقتصادي الوطني يؤدي الى هذا الاتجاه دون سواه . ونحن نؤيد النظرة القائلة بأن حل الصعوبات الاقتصادية التي تواجه المجتمع الدولي في الوقت الراهن يتطلب - بل يحتم - الالتجاء الى تدابير وآليات تعاونية وتكميلية .

لقد دعت هذه الجمعية خلال العقد الأخير لاقامة نظام اقتصادى دولى جديد . وكان مقرر الجمعية العامة هذا انيثاقا من النجاح المحدود للسياسة التي تركز على التجارة في مقابل المعونة ومدائل الاستيراد ، وانشاء حركات تكامل اقليمي وعقود تنمية - وهذه كلها كانت تهدف الى حسم مشكلات التنمية التي تواجه المجتمع الدولى . والدعوة الى انشاء نظام اقتصادى دولى جديد تعتبر ملحة اليوم أكثر من أى وقت مضى .

ومن المقترحات الأساسية لانشاء ذلك النظام الجديد ضرورة اعانة صياغة الأنشطة والهيكل الادارى لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى . وواقع الأمر أن ذلك النظام المنشود وقدرة التنبؤ التي تتسم بها عمليات النظام الدولى التي تقوم على معدلات فائدة ثابتة ، وقعا ضحية لدينامية النظام ذاته . والاضافة الى ذلك ، فان ميزان المدفوعات لم يعد يوضح الحالات المؤقتة أو الشاذة وانما يوضح أوجه الصعوبة الدائمة التي يواجهها الاقتصاد العالمى اليوم . واختصار ، فان الديناميات الهيكلية لنظام التمويل الدولى قد تغيرت . ولذا ، فاننا نعتقد أنه من الضرورى أن تنسجم وتتواءم مع الحقائق الحالية استجابة تلك المؤسسات التي تدير هذا النظام بفعالية . وفي هذا السياق ، أصبحت المطالبة بانشاء نظام اقتصادى دولى جديد مفهومة تماما . وفي هذا السياق أيضا توجد حاجة الى تطوير وتنفيذ تقنيات ادارية ومعايير جديدة .

ويود وفدى الآن أن يبدى ثلاث ملاحظات فيما يتعلق بصندوق النقد الدولى وعملياته . ونشير أولا وقبل كل شيء الى تراجع تلك الهيئة الواضح من مركز مقرض تلجأ اليه الدول أولا الى مقرض تلجأ اليه الدول باعتباره الملاذ الأخير غالبا ، وثانيا ، الى الأعباء التي تفرض عن طريق وضع شروط في مقابل المعونة ، وثالثا ، الحاجة للتأكيد على ضمان الدور الانمائى القومى لتلك المؤسسة ، الذى يتوقف عليه رخاء الاقتصاد الدولى بأسره . والخطر الذى ينجم عما ذكرته هنا من تراجع الصندوق الى مقرض لا تلجأ اليه الدول الا باعتباره ملاذها الأخير ، هو أنه يفرض أعباء اضافية على البلدان الراغبة فى الاقتراض . وصرفة عامة ، فان أسعار الفائدة التي تفرضها سوق رأس المال الدولية ليست

تسهيلية وهناك خطر في هذه الممارسة يتمثل في أن اقتصادات البلدان النامية المدينة تكون رهينة في أيدي هذه المؤسسات التمويلية الخاصة . وهذا جانب واحد من الخطر الذي نراه .

ان أعباء الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي ، سواء على شكل تخفيض قيمة العملة ، أو تخفيض أو انهاء مدفوعات الرفاهية والدعم أو أية أشكال أخرى ، تشكل مصدرا لأعباء اقتصادية واجتماعية وسياسية اضافية تزيد من عرقلة قدرات أي دولة بمفردها على مواصلة تحقيق أهدافها الانمائية .

وفيما يتعلق بالبنك الدولي ، وهو عامود آخر من أعمدة النظام المالي الدولي ، يلاحظ وقدى أن تلك المؤسسة نتيجة ، لهيكل أسعار الفائدة السائدة والمواتية ، قد حقق د خلا اضافيا بلغ حوالي ٦٠٠ مليون دولار في عطايات ١٩٨٣ / ١٩٨٤ . فهل يشير ذلك الى زيادة نوعية أو كمية في المساعدة التي سيمنحها البنك مستقبلا للبلدان النامية ؟ اننا نتطلع الى مزيد من المرونة والى أنماط منوعة معينة مختلفة من المعونة التي تقدم للبلدان النامية بصورة تسهيلية فعالة تأخذ في الحسبان مستوى الأسعار المنخفضة لمنتجاتها الأساسية والتي تؤدي الى تخفيض تدفقات رأس المال من هذه البلدان الفقيرة الى البنك الدولي والى البلدان المتقدمة فعلا .

في إطار هذه الصورة القائمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتعاون الدولي ، تؤيد جمهورية ترينيداد وتوباغو تأييدا تاما المحاولات التي بذلتها بلدان مجموعة الـ ٧٧ لانشاء بنك للجنوب ، يأخذ بطابع البنك الانمائي ليستجيب للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية .

واقترح انشاء بنك للجنوب يسترعي الانتباه الى وضعية افتقار بلدان العالم الثالث الى رأس المال . وفي عصرنا هذا ، تفرض مشكلة المديونية الدولية للبلدان النامية عبئا كبيرا وتضع عقبة ضخمة في طريق تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية . والمحنة التي يمر بها بعض أعضاء منطقتنا فيما يتعلق بالوفاء بالالتزامات المالية الدولية المتراكمة

تثير القلق العميق . وهذا العامل ، بالإضافة الى آثار الحماية وتأرجح اسعار الفائدة وعدم استقرار وتدهور الأسعار الدولية للمواد الخام ، كل هذا تهدد تلك البلدان وتزعج بها في حالة من الخضوع والمذلة في المجتمع الدولي . وان موقفا كهذا لا يؤدي أهداف ومقاصد هذه المنظمة . ولذا ، يعرب وفدى عن أملة في أن يعتمد مجتمع الأمم التدابير المناسبة لازالة هذا الخطر الواضح على السلم الدولي والتعاون والتنمية .

لقد أدى السعي من أجل اقامة نظام اقتصادى دولي جديد الى مبادرات فسي مجال الغذاء والسكان والتجارة ، ومجموعة أخرى من المجالات التي شغلت المجتمع الدولي على مدى عقود من الزمان . وكان السعي من اجل ايجاد حل لتلك المشكلات يأخذ غالباً شكل مؤتمر دولي شاركت فيه هذه المنظمة بصفة عامة .

واليوم ، بعد ان نكم ، أود أن أقصر ملاحظاتي على المجال العام بالاشارة الى الاتجاه الواضح والمائب الذى برز في ادارة الموارد العالمية في اطار نظام اقتصادى دولي جديد . ان توقيع الغالبية العظمى من الدول على اتفاقية ١٩٨٢ الخاصة بقانون البحار ، واتفاقية مونتيفوباي ، كما هو معروف ، انما هو دليل على التأييد العام من قبل مجتمع الأمم للنظام الاقتصادى الدولي الجديد .

ويتناول الجزء الحادى عشر من اتفاقية مونتيفوباي " المنطقة " وهذا لفظ ينطبق على قاع البحار والرميف القارى فيما يتجاوز حدود الولاية الوطنية . وقد ورد في المادة ١٣٦ من تلك الاتفاقية ان " المنطقة ومواردها تراث مشترك للانسانية " . وفي المادة ١٥٧ تسند الاتفاقية الى السلطة الدولية لقاع البحار مهمة تنظيم ورقابة الأنشطة في تلك المنطقة ، وصورة خاصة بغية ادارة موارد المنطقة . ويعتبر وفدى أن تدعيم الميراث المشترك ، كما ورد في الاتفاقية ، من الضرورات الأساسية . وتدوين حكومة ترينيداد وتوباغو أى اجراء يرمى الى تخريب أو احباط روح أو نص اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بقانون البحار لعام ١٩٨٢ . يبرز هذا الاستعراض للموقف الدولي ثلاث قضايا أساسية . القضية الاولى ، تتعلق بالحاجة الى تجديد ومضاعفة واعادة تخطيط المبادرات الدولية الرامية الى حسم المشكلات

المتعلقة بتحقيق السلم والتعاون والتنمية . وتتعلق الثانية بالدرجة الأولى ، بالحاجة الى بعث الحياة في الآلية المتاحة لنا لتحقيق تلك المهمة . وتتمثل الثالثة في الحاجة الى اشتراك الدول النامية بدرجة أكبر ، والبلدان النامية الصغيرة التي لها علاقة أكبر بأنشطة الأمم المتحدة ، بصفتها خاصة ، في عمليات منع القرار والادارة العامة للسعي من أجل السلم والأمن والتنمية .

وهذا وثيق الصلة بنا بصفة خاصة بوصفنا أعضاء في هيئة عالمية هي الهيئة التي أعلنت سنة ١٩٨٦ سنة دولية للسلم . والسلم، بالنسبة لنا، ينطوي على أكثر من وقف الصراع والتخلص من التسليح، وهو في رأينا يتضمن احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية والمساواة بين الدول صغيرة وكبيرة، وفوق كل شيء يعني السلم بالنسبة لنا ازالة العنصر المؤسسي والقضاء عليه، ذلك العنف الذي تكمن أسبابه المتأصلة في شرور التمييز العنصري والآفات المتفاقمة للفقر والبؤس واعتلال الصحة والجوع واحباط التطلعات الاجتماعية والاقتصادية فلنضع نصب أعيننا هذه الأهداف الأساسية ولنعمل في جهد متضافر صوب تحقيق سلم حقيقي من خلال التعاون الدولي .

ويتطلع بلدى الى تقديم اسهام أكثر فعالية في هذا الجهد المتضافر صوب تحقيق السلم . ويرى وفد بلادى ان هناك دورا هاما يتعين على الدول الصغرى ان تلعبه فسي نعاش هذه المنظمة والسهر على حماية السلم والرخاء الاقتصادى والرفاهية من خلال التعاون ان الدول الصغيرة لاتستطيع ان تلجأ الى ادعاءات القوة والمقدرة العسكرية حتى ولو كانت أهدافا مرغوبا فيها . وهكذا نعتد في تعاملنا مع أعضاء المجتمع الدولي الآخرين على قوة القانون الدولي والمبادئ الأخلاقية الدولية .

ان عدم الانحياز بالنسبة لترينيداد وتوباغو مبدأ أساسى ترتكز عليه سياستنا الخارجية وقد التزمنا بمعتقداته في جميع أعمالنا في المنظمات الاقليمية التي ننتمي اليها وهي - الاتحاد الكاريبي والكومنولث ومنظمة الدول الامريكية وفي محافل دولية أخرى أوسع نطاقا . ان ترينيداد وتوباغو تتمسك تمسكا تاما بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وترى أن أحد أهدافه الرئيسية هو أن يقوى بل ويعزز دور هذه المنظمة لخدمة مصالح الدول الاعضاء على أفضل وجه . وجمهورية ترينيداد وتوباغو تسعى جاهدة كي يسمح لها بأن تشترك اشتراكا تاما في الجهود الرامية الى اقامة سلم وأمن دوليين والحفاظ عليهما ، وايجاد مناخ عام يمكن فيه للتنمية الدولية أن تزدهر .

ونحن نهيب بجميع أعضاء هذه المنظمة ان يعملوا سويا في هذا السعى الدائب لتحقيق السلم وان نعمل ذلك فاننا نسلم الى الأجيال المقبلة أرثا جديرا بكرامة الانسان وترينيداد وتوباغو على أهبة الاستعداد لتقديم يد العون .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا الى المتحدث الأخير في جلسة بعد ظهر اليوم .
وقد طلب ممثل العراق أن يتكلم ممارسة لحقه في الرد .
فهل لي أن أذكر الأعضاء بأنه وفقا للمقرر ٣٤ / ١٠٤ ، تقتصر البيانات التي تلتقى ممارسة لحق الرد على عشر دقائق في المرة الأولى ، وخمس دقائق في المرة الثانية ، ويجب أن تدلى بها الوفود من مقاعدها .
والآن ، أعطي الكلمة لممثل العراق .

السيد القيسي (العراق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استمحيكم عذرا ، سيدي الرئيس ، وزملائي الأعضاء لممارستي حق الرد في هذه الساعة المتأخرة لأصح الأمر فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به وزير خارجية ايران في ١ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٤ .

ولن أتناول الا بعض النقاط التي أثارها وزير خارجية ايران في بيانه المذكور آنفا .
أولا ، بيد وغريبا بعض الشيء أن يعرب وزير خارجية ايران عن قلقه بشأن شعوب المنطقة ، بل الأكثر غرابة انه يعتقد ان شعوب هذه المنطقة قد خلصت الى نتيجة مفادها انها تشعر بالقلق على السلم من جراء عدوانية العراق وروحه التوسعية المحبة للمفامرة .
وأعتقد ان جميع الدول الأعضاء تعترف بحقيقة ان جميع ممثلي بلدان المنطقة الذين تكلموا هنا في الجمعية العامة قد أعربوا عن رغبتهم في اقرار السلم وعن اقتناعهم بان السلم مفتقد في المنطقة بسبب سياسة الحكومة الايرانية التي تطيل أمد الحرب في العراق .
ثانيا ، أستطيع أن أفهم جيدا السبب في الأسلوب الخطابي الايراني الذي يشوه سمعة مجلس الأمن بل والأم المتحدة بصفة عامة ويكيل الاتهامات للمجلس ويصفه بأنسه متحيز . فاذا كان الأمر كذلك ، واذا كان صحيحا أيضا أن ميثاق الأمم المتحدة ينص على ان مجلس الأمن هو الهيئة ذات المسؤولية الرئيسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين

وصحيفا حقا ان ايران عضو في هذه المنظمة ، وملتزمة وفقا لذلك بأحكام المادة ٢٥ من الميثاق . فانها تنتهك أحكام تلك المادة لأنها تقاطع مجلس الأمن ولا تعرض قضيتها عليه .
ثالثا ، ان وزير خارجية ايران لديه الجرأة على اتهام بلادى بالعدوان . ولن أتناول تلك النقطة باسهاب . فعلى مدى ثلاث سنوات الآن ، ظل العراق يوضح في عديد من المناسبات انه مستعد لطرح مسألة من الذى بدأ الحرب على طرف ثالث ، بغية التحكيم المحايد وانني أتحدى وزير خارجية ايران أو أى ممثل من ممثلي ايران أن يأخذ الكلمة في هذه الجمعية ويقبل ذلك العرض .

رابعا ، يتهم وزير خارجية ايران بلادى بأن لها مطامع اقليمية في ايران ، وأنها تسعى سياسيا الى الاطاحة بحكومة ذلك البلد . وهذا أتحدى مرة أخرى وزير خارجية ايران أو أى ممثل من ممثلي ايران ، أن يأتي ببيان رسمي صادر عن مسؤول عراقي يقول فيه ما يدعيه بشأن هذا الأمر . ومع ذلك ، فانني استطيع أن أقدم الآن البيانات الصادرة ابتداء من الخميني نزولا الى أى ممثل رسمي لجمهورية ايران الاسلامية وهي تقطع بأنهم يريدون من خلال ما يقومون به من أعمال ضد العراق ان يطيحوا بالحكومة العراقية .

ومرة أخرى ، اذا كان وزير خارجية ايران قلقا على الخليج وأمن الملاحة ومبادئ القانون الدولي في هذه المنطقة البحرية ، فلماذا لم تقبل ايران قرار مجلس الأمن ٥٤٠ (١٩٨٣) الذى يركز على حماية حرية الملاحة لصالح المجتمع الدولي ولصالح السلم والاستقرار والانعاش لا للمنطقة فحسب بل للعالم بأسره ؟

لقد تحدثت عن انتهاكات من جانب العراق ، وكيف ان العراق يهاجم السفن التي تعبر الخليج بحمولتها . واعتقد انه واضح تماما لمن لديهم فكرة منا عن القانون الدولي ان هذا القانون يسمح لأى طرف في نزاع مسلح أن يعلن منطقة حربية للعمليات البحرية وفي هذه المنطقة ، تكون للدولة المحاربة حقوق معينة يمكن لها ان تمارسها .

كما تحدثت ايضا عن الأسلحة الكيميائية ، بل وركز اطار بيانه كله تقريبا على هذه المسألة بالذات . وهناك محفل لتناول تلك المسألة وهو اللجنة الأولى وليس لدى ادنى شك مطلقا في أن هذه المسألة ستبحث هناك ، ونحن على استعداد لذلك . ومع هذا اذكره بأن موقف الحكومة العراقية أعلن بوضوح تام في الوثيقة S/16438 الصادرة في

٢٧ آذار/مارس ١٩٨٤، التي أعلنت فيها حكومة العراق بصفة قاطعة أنها لم تستخدم الأسلحة الكيميائية البتة . أما فيما يتعلق بأسرى الحرب ، أتحدّى وزير خارجية إيران وأى ممثل إيراني أن يعلن هنا في هذه الجمعية موافقة حكومة إيران على ان تقوم الجمعية العامة أو اللجنة الدولية للصليب الأحمر باجراء تحقيق في هذا الأمر، وتقديم تقرير بشأن أوضاع وظروف أسرى الحرب في كلا البلدين يعرض للمناقشة .

وان من ينادون بالفضيلة يجد ربهم أولاً تطبيقها على أنفسهم . وان من هم فسي
حالة حرب مع شعبهم لا يمكنهم الحضور الى هذه الجمعية العامة وتلقيننا الدروس . وأود
أن أختتم كلمتي باقتباس نفسه الآية القرآنية الكريمة التي اقتبسها وزير خارجية ايران فسي
بيانه . (A/39/PV.15 ، ص ٨٨)

” ان الذين كفروا ينفقون أموالهم ليصدوا عن سبيل الله فينفقونها ثم
تكون عليهم حسرة ثم يغلبون والذين كفروا الى جهنم يحشرون ” سورة الانفال
(الآية ٣٦)

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠